مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص315– ص361 يونيو 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية

د. أحمد سعيد دحلان

قسم الجغرافيا - جامعة الأزهر بغزة

ملخص: يهدف هذا البحث إلى التعرف على أشكال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المكان في مدينة القدس من خلال اتباع مناهج البحث التاريخية والوظيفية وأساليب التحليل الجيوبوليتيكية والإحصائية والكارتوجرافية. وتوصلت الدراسة إلى إثبات وجود صراع قانوني وسياسي على السيادة في القدس بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث يعتبرها كل طرف من طرفي الصراع عاصمته السياسية، على الرغم من عدم الحصول على اعتراف دولي صريح بذلك. وتوقعت الدراسة إعادة تعريف الصراع على أسس جيوبوليتيكية ذات طبيعة دينية وقومية في العقود القادمة. وعلى الرغم من الجهود الفلسطينية لمنع تهويد المدينة جغرافياً والسيادة عليها، اتخذت إسرائيل سلسلة من الإجراءات لفرض حقائق مكانية جغرافية على الأرض تحول دون إعادة تقسيم المدينة من جديد: مثل تبني المخطط الهيكلي المحلي المعروف باسم "القدس 2000" لإنشاء 90354 وحدة سكنية في المدينة حتى عام 2020، وبناء المستعمرات والجيوب الاستيطانية الدينية والعلمانية لتطويق شرقي القدس ببلدتها القديمة وعزلها عن محيطها العربي الفلسطيني، وتغيير معالم العمران الإسلامي ببناء الحدائق التوراتية، وهدم المباني العربية بحجة عدم الترخيص التي بلغ مجموعها 1140 منزلاً خلال الفترة 1992 ونهاية يوليو 2012، وبناء جدار الفصل والضم العنصري، وربط شرقي القدس بغربيها من خلال شبكة بنى تحتية موحدة أهمها مشروع القطار الخفيف الذي يربط بين مستعمرة بيسجات زئيف في شرقي القدس وجبل هرتسل في غربي القدس. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد على تعزيز صمود عرب القدس، والتصدي الفعال لمحاولات إسرائيل الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، ومن بينها ضمان توفير الدعم المالي والاجتماعي والقانوني للسكان العرب، وملاحقة دولة الاحتلال قضائياً أمام المحاكم الدولية المختصة.

كلمات مفتاحية: القدس، الصراع، المكان، الجيوبوليتيكا، السيادة.

The Israeli- Palestinian Spatial Conflict in the City of Jerusalem: A Geopolitical Study

Abstract: This research aims to identify the forms of the Israeli-Palestinian conflict over the geographical space in the city of Jerusalem by following the historical and functional research approaches along with the geopolitical, statistical and cartographic analyses.. The study has, clearly, shown evidences of legal and political struggle aiming at sovereignty over Jerusalem between the Palestinian Liberation Organization and Israel, as each party regards the city as his own political capital although none has been internationally recognized. The study has, significantly, expected that the

conflict will be, in the forthcoming decades, re-identified on religious and national geopolitical grounds. Despite the Palestinian efforts against the Israeli attempts at the geographic judaization of the city so as to impose sovereignty over it, Israel has taken a series of measures to create concrete facts on earth, in order to stand against the re-division of the city in the future. Of such measures are the adoption of a local master plan for the city known "Jerusalem 2000" to create 90354 housing units in the city until 2020, building secular and religious colonial settlements and colonial enclaves to encircle the eastern part of Jerusalem with its Old City in order to isolate it from its nearby Arab Palestinian localities, changing the parameters of Islamic architecture by establishing biblical parks and gardens, demolishing the Arab buildings under the pretext of being non-authorized which mounted up to 1140 houses during the period of 1992 to the end of July 2012 and constructing the Wall of Annexation and Racial Separation and linking the east with the west of Jerusalem through a unified infrastructure network, the most important of which is the Metro linking Pisgat Zeev colony in the east of Jerusalem with mount Herzl in the West. Finally, this research comes up with a set of recommendations that are bound to contribute to the reinforcement of the steadfastness of the Arabs of Jerusalem, and their confrontation to the Israeli attempts aiming at Judaizing the holy city, including financial, social and legal support to the Arab population, and prosecuting Israel at the specialized international courts.
Key-words: Jerusalem, Conflict, Space, Geopolitics, Sovereignty.

مقدمة:

ظهرت مشكلة القدس السياسة والسيادية بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم[1] لفلسطين بتاريخ 29 نوفمبر 1947، وذلك بإقامة دولة يهودية على مساحة 56,47% من مساحة فلسطين الإجمالية البالغة 27009كم2، ودولة عربية على 42,88% ، بينما تصبح مدينة القدس التي تمثل 0,65% من المساحة تحت حكم نظام دولي خاص تديره الأمم المتحدة من خلال مجلس وصاية. وحدد قرار التقسيم حدود المدينة التي تضم بلدية القدس آنذاك بالإضافة إلى القرى والمدن المحيطة بها وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا، وأبعدها شمالاً شعفاط. وإعمالاً لذلك القرار أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين في 14 مايو 1948، وأعلنت العصابات اليهودية قيام دولة إسرائيل في اليوم التالي، مما أدى إلى نشوب الحرب الإسرائيلية- العربية الأولى التي انتهت بتوقيع اتفاقية للهدنة بين الأردن وإسرائيل في الثالث من أبريل في عام 1949، وكان من نتائجها تقسيم

(1) صدر القرار بموافقة 33 دولة على تقسيم فلسطين، ومعارضة 13 دولة، وامتناع 10 دول عن التصويت، وغياب دولة واحدة.

القدس البالغ مساحتها آنذاك 19331 دونماً [1] إلى ثلاث مناطق واحدة تحت الاحتلال اليهودي ومساحتها 16261 دونما أو ما يعادل 84,12% من المساحة الكلية للمدينة، وأخرى عربية تحت السيطرة الأردنية ومساحتها 2220 دونما، أو ما يعادل 11,48%، والأخيرة مصنفة هيئة أمم متحدة وأراضي حرام ومساحتها 850 دونماً؛ أي ما يعادل 4,40% من مساحة القدس (عبد الكريم، 2000 : 112)، ونتيجة لحرب الخامس من يونيو 1967، تمكنت إسرائيل من احتلال شرقي القدس وضمها إلى ما احتلته عام 1948 ليبدأ فصل جديد من فصول الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على المكان والأمداء الجغرافية.

أهمية الدراسة:

تُعزى أهمية الدراسة إلى:

أ- السيطرة على الأمداء الحغرافية وتغيير معالمها العمرانية وخصائصها الديموغرافية بهدف تهويد المدينة وأسرلتها، وفصل المدينة عن محيطها العربي الفلسطيني، مما يحول المطالبة الفلسطينية بإعادة تقسيم المدينة كعاصمة لدولتين إلى مطالبة نظرية غير قابلة للتطبيق.

ب- مكانة المدينة الدينية لدى أصحاب الديانات السماوية، ومحاولات إسرائيل المتكررة للاستئثار بها، وحرمان الفلسطينيين من المدينة التي يرتبطون بها روحياً واجتماعياً واقتصادياً.

ج- عدم وجود استراتيجية عربية وإسلامية موحدة للدفاع عن القدس وحمايتها من التهويد، وترك الأمر على الجهود الفلسطينية الرسمية والشعبية محدودة الإمكانيات المادية والدبلوماسية في مواجهة الجهود الصهيونية المنظمة والمدعومة من الحكومة الإسرائيلية والمنظمات اليهودية العالمية ودول عظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

د. صراع السيادة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) على مستقبل المدينة، وبالتالي أصبح نجاح أو فشل أي تسوية سياسية تفاوضية محتملة مرهوناً بحل مشكلة القدس والسيادة عليها.

هـ. نجاح السلطة الفلسطينية في الحصول على مكانة دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 2012، وبهذا الاعتراف الدولي أصبحت شرقي القدس من الناحية القانونية مدينة فلسطينية محتلة من قبل إسرائيل.

---

(1) **الدونم** = وحدة قياس مساحة الأرض في فلسطين ويساوي 1000 متر مربع.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التحديات التالية:

أ- تخلي إسرائيل عن التزاماتها الواردة في اتفاق أوسلو الانتقالي لعام 1993 بخصوص ولاية السلطة الفلسطينية كما جاء في المادة (4) أن "الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية"، أي الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب لفرض السيادة أو السيطرة على أي منطقة منهما.

ب- إصرار إسرائيل على اعتبار القدس الموحدة عاصمة لها، وأن الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني لا تنطبق على المدينة، وفي المقابل يعتبر الجانب الفلسطيني بأن شرقي القدس مدينة عربية فلسطينية محتلة وفقاً لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأنها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ت- العائد الصفري للمفاوضات السلمية بين إسرائيل و م.ت.ف، وتوقفها منذ عامين بسبب استمرار بناء المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في شرقي القدس، مما وضع ملف القدس التفاوضي على مسار تصادمي مع الجانب الفلسطيني.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ- هل نجحت إسرائيل في فرض سيادتها على القدس؟

ب- هل لدى إسرائيل استراتيجية جغرافية مكانية للسيطرة على القدس، وأسرلتها؟

ت- ما الأدوات والوسائل الجغرافية المكانية للاستراتيجية الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

أ- إبراز أشكال الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني للسيادة على مدينة القدس.

ب- التعرف على الاستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة المكانية على شرقي القدس، وتغيير معالمها الحضارية والمكانية والعمرانية ودمجها مع غربي القدس، وأثر تلك الأدوات على مستقبل المدينة ومستقبل الوجود الفلسطيني فيها.

ت- المساهمة في سد النقص في الدراسات المتعلقة بالصراع على المجال الجغرافي من منظور جيوبوليتيكي.

حدود الدراسة المكانية والزمنية:

تتناول الدراسة مدينة القدس التي تقع عند تقاطع درجة طول 13 ´ 35° شرقاً، ودائرة عرض 52 ´ 31° شمالاً كما يتضح من الخريطة (1). وتبعد المدينة عن الساحل الشرقي للبحر المتوسط بنحو 55كم، وعن البحر الميت إلى جهة الغرب بنحو 22كم. ويحدها من الجنوب مدينة بيت لحم، ومن الشمال مدينة رام الله. وتنتشر المدينة بمنشآتها وسكانها فوق هضبة غير مستوية السطح يتراوح ارتفاعها ما بين 640 و740 متراً عن مستوى سطح البحر، ويتخللها عدد من القمم الجبلية من الشمال إلى الجنوب وهي جبال المشارف (سكوبس)، والزيتون، والمكبر (الثوري)، وصهيون.

هذا وتركز الدراسة تحليلاتها بشكل رئيسي على الفترة الزمنية 1967-2012 كلما توفرت بيانات لذلك.

مناهج وأساليب الدراسة:

نظراً لتداخل موضوع الدراسة وتشعبه، تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوظيفي، وأسلوب التحليل الجيوبوليتيكي للصراع على الأمداء الجغرافية، بالإضافة إلى بعض أساليب المعالجة الإحصائية والكارتوجرافية في إنشاء الخرائط والرسوم البيانية المناسبة من خلال برنامجي (ArcGIS9.3) و Harvard Graphics.

تعريف المصطلحات:

أ- **القدس**: مدينة عربية فلسطينية تمكنت العصابات اليهودية من احتلال القسم الغربي منها، عام 1948م، ثم احتلت القسم الشرقي منها، عام 1967م، فأصبحت المدينة، بالكامل، منذ ذلك التاريخ، تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد بلغ عدد سكان المدينة في عام م2010 نحو 788100 نسمة، منهم حوالي 64% مستعمرون "يهود وآخرون، مقابل 36% من الفلسطينيين.

ب- **البلدة القديمة**: هي القدس القديمة التي تحيطها الأسوار، وتبلغ مساحتها 0,901كم2 ويقع الحرم القدسي الشريف في الركن الجنوبي الشرقي منه.

ت- **شرقي القدس**: وتُعرف أيضاً بـ "القدس الشرقية"، وتضم البلدة القديمة والأحياء التي بناها المسلمون، في العهد العثماني، خارج سورها ، مثل: أحياء الشيخ جراح، باب العمود، باب الساهرة، سلوان، الثوري، شعفاط، الطور، العيسوية، بيت حنينا، صور باهر وبيت صفافا. وتبلغ مساحتها الحالية نحو 70كم2 ؛ **أي** ما يوازي 20,3 % من مساحة محافظة القدس الكلية، والتي تبلغ مساحتها 345كم2 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 25).

خريطة (1): الموقع الجغرافي لمدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي

المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة أساس: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

ث- **غربي القدس**: ويطلق عليها أيضاً "القدس الغربية" وتشمل الأحياء اليهودية التي أقيمت في المناطق الواقعة شمال غرب وغرب البلدة القديمة أواخر العهد العثماني مثل : مجمع مونتفيوري، أحياء مئة شعاريم، محنيه يهودا، شعاريه تصيدق، زخرون موشيه، وجفعات شاؤول، ثم توسعت أثناء الانتداب البريطاني وأصبحت جزءاً من بلدية القدس عام 1946م، وتبلغ مساحتها الحالية نحو 56,4كم^2.

ج- **الأسرلة والتهويد**: يُشيران إلى كافة الإجراءات الديموجغرافية الرامية إلى طمس المعالم العربية والإسلامية في القدس وفرض الصبغة الإسرائيلية واليهودية عليها من خلال إصدار القوانين والتشريعات الإسرائيلية غير القانونية، وإطلاق أسماء عبرية على الأماكن الدينية الإسلامية المهمة في المدينة، مثل "جبل الهيكل" بدلاً من "المسجد الأقصى"، و"حائط المبكى" بدلاً من حائط البراق، وتغيير أسماء الأحياء والشوارع بأسماء عبرية ، مثل "معاليه عير دافيد" على منطقة وادي حلوة بسلوان.

ح- الجيوبوليتيكا: هي السلوك السياسي للدولة تجاه الإقليم الجغرافي المناسب لها من حيث المساحة، أو المطالب المكانية للدولة (جاد الرب، 2008: 195). وعرفت حديثاً بأنها "كل ما يتعلق بالتنافس بين السلطات التي تعيش على أرض واحدة: تنافس أقل أو أكثر سلماً أو عنفاً بين السلطات السياسية من كل الأنواع، وليس فقط بين الدول، بل بين **الحركات السياسية أو المجموعات المسلحة الشرعية أو غير الشرعية**، هذا التنافس يُمارس من أجل السيطرة أو الهيمنة على إقليم جيوبوليتيكي له مساحة كبيرة أو صغيرة جداً"(نيوف، 2008: 2)، وبالتالي تم تجاوز المفهوم الكلاسيكي ؛ لأن صراع السيطرة على القدس لم يقتصر على جيش الاحتلال بل تشارك فيه بلدية القدس الإسرائيلية والحركات والمنظمات اليهودية المختلفة بل والأفراد ورجال الأعمال الصهاينة.

أشكال الصراع على المكان في مدينة القدس

وظفت إسرائيل كل طاقاتها وإمكانياتها الداخلية والخارجية لإنجاز استراتيجيتها الهادفة إلى تهويد القدس بكاملها والسيطرة على المكان في شرقي القدس على وجه الخصوص، وعزلها جغرافياً عن باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد أخذ صراع السيطرة على المكان أشكالاً مختلفة منها:

أولاً: الصراع على الأمداء الجغرافية

شكلت الأطماع الإسرائيلية في السيطرة على الأمداء الجغرافية الفلسطينية وتهويدها وأسرلتها أحد مظاهر الصراع الجيوبوليتيكي في الضفة الغربية بشكل عام وشرقي القدس بشكل خاص. ووضعت اللبنة الأولى لإرساء قواعد تهويد شرقي القدس مباشرة بعد احتلال المدينة في يونيو 1967 ، حيث قامت بهدم حارة الشرف بحي المغاربة وإقامة الحي اليهودي عليها في قلب البلدة القديمة، وتوسيع حدود بلدية القدس في 28 يونيو 1967 وفقاً لقانون المدن وبالتالي اقتطاع حوالي 70كم2 من أراضي الضفة الغربية لصالح بلدية القدس الموحدة. ومنذ ذلك الحين تبنت إسرائيل استراتيجيات تهويدية مختلفة، بهدف خلق أوضاع جيوبوليتيكية جديدة تُبقي المدينة تحت سيادتها وتحول دون إعادة تقسيمها في المستقبل، مثل إعداد المخططات الهيكلية وبناء المستعمرات الاستيطانية والأحياء اليهودية في القسم الشرقي من المدينة، وتغيير المعالم المورفولوجية للمدينة، وفصلها عن محيطها الفلسطيني المجاور. وفيما يلي عرض لأهم أشكال وأدوات صراع السيطرة على الأمداء الجغرافية في القدس الشرقية.

توسيع حدود بلدية القدس:

بعد استكمال احتلال القدس عام 1967، أصدر الجنرال الإسرائيلي (عوزي نركيس) قائد ما يُسمى بالمنطقة الوسطى الأمر العسكري رقم (2) الذي ألغى بموجبه الإدارة الأردنية على الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس، وبعد ذلك فُرض على القدس القانون الإسرائيلي المسمى "ترتيب السلطة والقانون" الصادر في 26 يوليو 1948 الذي يخول الحكومة ضم أية مساحة مما يُسمى "أرض إسرائيل" إلى حدود دولتها (بارود، 2012: 603). ولتنفيذ الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية في السيطرة على شرقي القدس وتهويدها، قامت سلطات الاحتلال بتاريخ 26 يونيو 1967 بإجراء إحصاء سكاني في المناطق التي سيتم ضمها، ولكي يكتسب هذا القرار السياسي غطاءه القانوني، أقرت الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بتاريخ 27 يونيو 1967 مشاريع ثلاثة قوانين وضعتها الحكومة الإسرائيلية خلال ثلاث ساعات ونصف الساعة، حيث سنت القوانين التالية: قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 5727-1967، وقانون بتعديل قانون البلديات (رقم6) لسنة 5727-1967، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 5727- 1967، على أن يبدأ سريان هذه القوانين من تاريخ إقرارها في الكنيست. وفي 28 يونيو 1967 أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية إعلاناً بموجب المادة 8أ من قانون البلديات "إعلان القدس (توسيع نفوذ البلدية)، 5727-1967"، ومع صدور هذا الإعلان أصبحت المناطق التي ضُمت إلى إسرائيل بموجب مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (أي شرقي القدس الموسعة) واقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية (حلبي، 1997: 7-11).

وهكذا مرت مساحة المدينة الواقعة تحت نفوذ ما يُسمى ببلدية القدس الإسرائيلية، بعدة مراحل توسعية كما يظهر من الخريطة (2). فبينما أصبحت مساحة القسم الغربي من المدينة عام 1952، حوالي 33,5 كم2 ، مقابل 6,5 كم2 لشرقي القدس في نفس العام، توسعت مساحة غربي القدس إلى 38 كم2 عام 1964، ثم قفزت عام 1967 إلى 108كم2 بسبب قرار إسرائيل بتوحيد شطري المدينة وضم حوالي 70000 دونم (70كم2) من أراضي شرقي القدس والضفة الغربية إلى منطقة نفوذ بلدية المدينة. ثم تمددت حدود المدينة مرة أخرى، عام 1993م، باتجاه الغرب لتصبح مساحتها الكلية 126,4كم2.

خريطة (2): تطور حدود بلدية القدس، 1923-1993

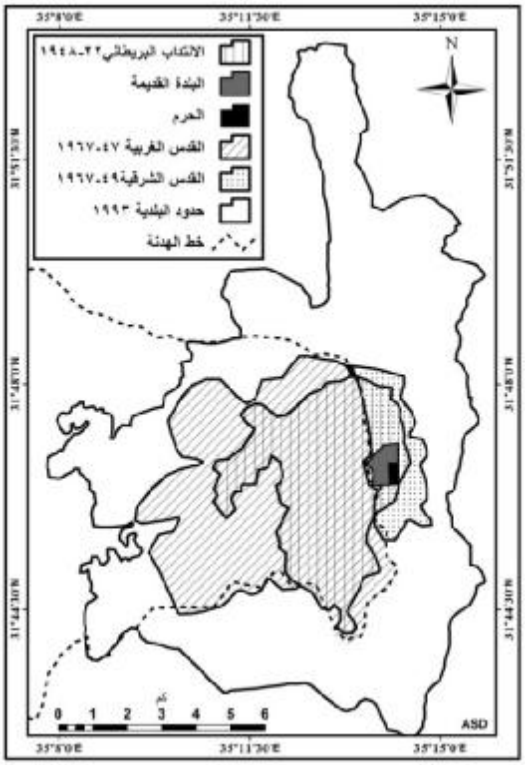

المصدر: رسم الباحث بالاعتماد على خريطة الأساس: باسيا، 2009: 1

المخططات الهيكلية ودورها في الصراع:

يرجع العمل بالمخططات الهيكلية إلى العهد البريطاني حيث تم إقرار أول خريطة تنظيمية لمدينة القدس بتاريخ 22 يوليو 1918، والتي وضعها مهندس مدينة الإسكندرية WilliamMaclean لتشمل مساحة بلغت نحو3,5 كم2، أو ما يعادل أربعة أضعاف مساحة البلدة القديمة (خريطة 3). وحدد المخطط استراتيجية التخطيط العمراني في القدس خلال الأعوام الخمس والعشرين التالية، التي فرضت قيوداً على البناء حول أسوار القدس والمناطق الواقعة شرق وجنوب وشمال البلدة القديمة بشكل خاص؛ أي في مناطق الأحياء العربية. وفي المقابل شملت مناطق التطوير والتوسع العمراني الكبير المناطق الغربية توطئة لاستيطانها من موجات المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا وخصوصاً من بولندة وألمانيا وروسيا. ويُعتبر المخطط التنظيمي لـ "ماكلين" الأهم؛ لأنه وضع الأسس الأولى للمخططات الهيكلية المتتابعة للمدينة مثل مخطط غيديس أشبي لعام 1922،

ومخطط كليفورد هوليداي 1930، ومخطط هنري كيندال 1944 (المقدسي لتنمية المجتمع، 2009، الفصل العاشر: ص ص 4-7).

وبعد اغتصاب فلسطين عام 1948، أقر الاحتلال الخطة الهيكلية رقم (62) لغربي القدس، والتي تم إعدادها والمصادقة عليها في عام 1959. وتمثل هذه الخطة الوثيقة الرسمية التي ترتب عليها التطور العمراني لمدينة القدس منذ عام 1967 على الرغم من أنها لم تأخذ في الحسبان القسم الشرقي من القدس في عملية التخطيط. وفي عام 1978 أنجزت بلدية القدس الإسرائيلية خطة هيكلية جديدة للقدس وصادقت عليها اللجنة المحلية للتخطيط بتاريخ 16 أبريل 1978، إلا أن اللجنة اللوائية لم تعتمدها بسبب الجدل السياسي والقانوني الكبير الذي دار حولها وأخذ بعداً دوليا. وبناءً على ذلك تم إنشاء جهاز ثابت في البلدية مهمته التخطيط الدائم والمستمر في المدينة والاعتماد على أحكام محكمتي العدل العليا والمحكمة المركزية للشئون الإدارية الإسرائيليتين لتوسيع حدود المدينة على اعتبار أن تلك الأحكام مكملة للخطة الهيكلية رقم (62) لعام 1959. (المقدسي لتنمية المجتمع، 2009، الفصل العاشر: ص ص 9-10).

خريطة (3): المخطط الهيكلي لمدينة القدس التي وضعها ماكلين عام 1918

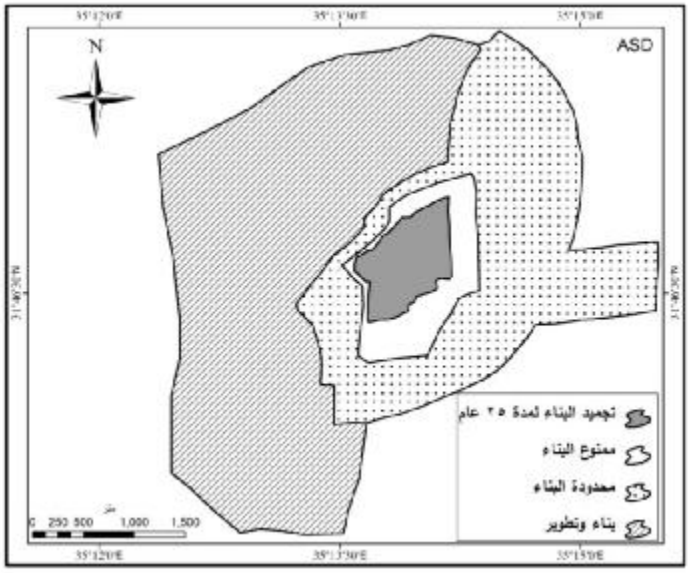

المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة الأساس: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009، الفصل العاشر: 7

وفي سبتمبر 2004 أعلن رئيس بلدية القدس الأسبق "أوري لوبوليانسكي" عن إنجاز الخطة الهيكلية المحلية أورشليم القدس2000 لكي تستخدم باعتبارها خريطة إلزامية حول استعمالات الأرض ، وكخطة تفصيلية لأغراض مخططات بلدية أخرى. وهي نتاج لعمل متواصل استمر ثلاث سنوات 2001-2004 شارك فيه أعضاء لجان فنية ولجان توجيه حكومية وبلدية وجمهور إسرائيلي ضمت حوالي (94) من ذوي الاختصاص. وتهدف الخطة إلى إنشاء 90354 وحدة سكنية في القدس حتى عام 2020، من بينها 51,7 % مخصصة لليهود، 48,3% مخصصة للعرب على حد زعم الخطة. وتضع الخطة رؤيتها التفصيلية لمستقبل الأوضاع العمرانية والديموغرافية في القدس حتى عام 2020، كما ورد في التقرير رقم (4) حول الخطة المقترحة، والتي وضحت أهداف الخطة الهيكلية بأنها:

" **تفكير تخطيطي جديد وشامل لخلق إطار وضعي للاستمرار في تطوير المدينة كعاصمة للدولة، ومركز للحكم، مع الحفاظ على القيم الخاصة بها، وتأمين مستوى حياة جيد لكل سكانها**" (المقدسي لتنمية المجتمع، 2009: 10).

والقراءة المتفحصة للأهداف السابقة للخطة تدل بشكل واضح على الأطماع الجيوبوليتيكة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس بالإصرار على احتلالها واعتبارها عاصمة ومركز حكم على الرغم من اتفاق أوسلو الانتقالي للتسوية السلمية. وحسب المخطط المذكور قُسمت مدينة القدس إلى 45 منطقة تخطيط فرعية، ومن ثم تجميعها في خمس مناطق تخطيط رئيسية كما يظهر في الخريطة رقم (4).

والغاية من تقسيم القدس إلى مناطق تخطيط مختلفة ، هي: تحقيق أهداف سياسة التخطيط الإسرائيلية في مجالات مختلفة من أهمها:

أ- المحافظة على أغلبية يهودية في المدينة ومواجهة الزيادة السكانية العربية المتنامية، بحيث لا تتجاوز نسبة العرب 30% من جملة السكان.

ب- توفير أراضٍ احتياطية وإضافية للسكن اليهودي، وبخاصة أن احتياطي الأراضي المخصصة للسكان في الأحياء اليهودية من القدس قد نفذ تقريباً بحيث أصبح من الصعب إيجاد قطع أراضٍ كبيرة للبناء، ولعدم وجود إمكانية لتوسيع الأحياء اليهودية القائمة، مما يعني في لغة الاقتصاد قلة العرض مقابل الطلب المتزايد (المقدسي لتنمية المجتمع، 2009:الفصل الرابع: 2)، وبالتالي الاستمرار في مصادرة أراضي شرقي القدس تحت إدعاءات المنفعة العامة.

ت- التوسع في الاستعمار الاستيطاني اليهودي في شرقي القدس تحت إدعاء محدودية الأراضي في القسم الغربي من المدينة خاصة في المستعمرات، مثل: جيلو، تلبيوت الشرقية، بسجات زئيف، وراموت الون، وهار حوماه (جبل أبو غنيم).

ث- السماح بتحويل مناطق مصنفة سابقاً من "مناطق مفتوحة" إلى مناطق سكنية لمصلحة المستعمرين اليهود وبخاصة في المناطق البعيدة عن مركز المدينة، كما يتضح من الجدول (1) حيث سيشكل البناء في الأراضي الجديدة 67,3% من عدد الوحدات المخصصة لليهود حتى عام 2020.

خريطة (4): قطاعات التخطيط الرئيسية والفرعية حسب الخطة الهيكلية "القدس 2000".

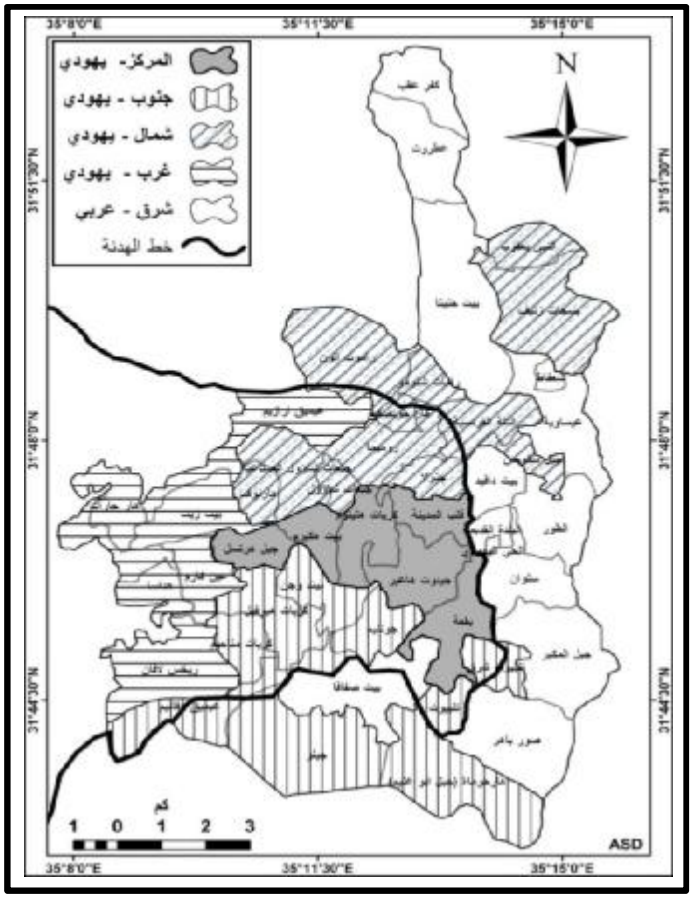

المصدر: رسم الباحث بالاعتماد على: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009، الخطة الهيكلية- القدس 2000: 61

ج- تبني وتحفيز إقامة مخططات سكنية تقوم على مبدأ الانفصال الاجتماعي والعنصري والتهويد والأسرلة من خلال تشجيع الشرائح السكانية المختلفة على الإقامة في أحياء خاصة بها، وتقسيم المدينة إلى قطاعات تخطيط يهودية وأخرى عربية.

ح- خلق توازن اجتماعي- اقتصادي للسكان اليهود بغرض الاستثمار في القدس وخلق فرص عمل بهدف تحويل القدس إلى مركز جذب سكاني، والحد من هجرة الشباب اليهود خارج المدينة لإحداث توازن بين الفئات العمرية ومنع ظاهرة شيخوخة السكان.

خ- استهداف الوجود العربي الديموغرافي والعمراني في المدينة، والعمل على تقليصه، ويظهر ذلك في توصية الخطة بالعمل على ترميم أو نقل معسكري اللاجئين في شعفاط وقلنديا إذا توفرت الميزانيات والإرادات الحكومية والدولية.

د- ترسيخ مبدأ التمييز الاجتماعي وزيادة الضغط على البنية التحتية الهشة لمراكز العمران الفلسطينية، وذلك بحصر أغلبية إضافات المساكن عبر التكثيف الأفقي والرأسي للبناء داخل حدود مراكز العمران العربي، التي تشكل 60,6% من مجموع الوحدات السكنية المخطط إقامتها للعرب المقدسيين (جدول 1)، وفي المقابل تنخفض تلك النسبة عن اليهود إلى 32,7%.

جدول (1):

استيعاب البناء حسب المخطط الهيكلي المحلي "القدس2000"

السكان	وحدات مرخصة أو في مراحل التخطيط		إضافات بسب التوسع أو الاكتظاظ		المجموع الكلي للوحدات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يهود	31446	**67,3**	15260	**32,7**	46706	100,0
عرب	17186	**39,4**	26462	**60,6**	43648	100,0

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009. الفصل الرابع: 25-26.

ولتوضيح أثر المخطط الهيكلي "القدس 2000" على مستقبل الوجود العربي في القدس قام الباحث بتوقيع خط الهدنة الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي على خريطة المخطط حيث اتضح أن قطاعي التخطيط الشمالي والجنوبي للتوسع العمراني والمخصصة للوسط اليهودي يشغلان قطاعات واسعة من أراضي شرقي القدس. وكما يتضح من الجدول (2)، فإن بلدية القدس تخطط

لبناء 46706 وحدة سكنية جديدة في القطاعات الأربعة المخصصة لليهود حتى عام 2020، من بينها 29089 وحدة سكنية، أو ما يعادل 62,3% من الوحدات المخطط إقامتها لليهود، سيتم إقامتها في قطاعي التخطيط الرئيسيين الشمالي والجنوبي؛ أي فوق أراضي شرق القدس، مما يعني استمرار مصادرة الأراضي لأغراض الاستعمار الاستيطاني والتهويد.

جدول (2):

الوحدات القائمة والمخطط إنشائها حسب المخطط الهيكلي "القدس 2000".

قطاع التخطيط	نوع قطاع التخطيط	موقع قطاع التخطيط	وحدات قائمة منذ عام 2000	وحدات مخطط بنائها حتى 2020	مجـ القائم والمخطط 2020
الوسط	يهودي	غرب القدس	52349	12079	64428
الغرب	يهودي	غرب القدس	1082	5538	6620
الشمال	يهودي	غرب القدس	49378	14130	63508
الجنوب	يهودي	غرب القدس	38825	14959	53784
مجموع القطاعات اليهودية			**141634**	**46706**	**188340**
الشرق	عربي	شرق القدس	38225	43648	81873
المجموع الكلي للقطاعات			**179859**	**90354**	**270213**

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009. الفصل الرابع: 25-26.

وبخصوص قطاع التخطيط العربي، تقر الخطة إضافة 43648 وحدة سكنية إلى الوحدات القانونية القائمة البالغ عددها 38225 وحدة سكنية، مع ضرورة التعاطي مع هذا الرقم بحذر شديد لاعتبارات علمية وموضوعية حيث تنشأ التساؤلات التالية: كيف يمكن الموافقة على بناء هذا العدد من الوحدات السكنية مع أن المساحة المتاحة للأحياء العربية تمثل 13,5% فقط من مساحة شرقي القدس؟، وهل يمكن قبول هذا الرقم وسياسة التخطيط تتبني تقليص عدد العرب والمحافظة على أغلبية يهودية؟ وهل إضافة هذا العدد يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية وجودة البيئة للسكان في بيئة سكنية شديدة الكثافة؟ وهل يمكن إيجاد علاقة بين الموافقة على بناء هذا العدد واستمرار سياسة هدم المنازل ضد العرب المقدسيين؟ وهل يمكن بناء هذا العدد الكبير حتى عام 2020؟، مع أن عدد الوحدات التي أنشأتها الحكومة الإسرائيلية للعرب منذ 1967 بلغت 600

وحدة سكنية فقط. وللإجابة على التساؤلات السابقة، يمكن القول بأن عدد الوحدات المخصصة للسكان العرب الواردة في الخطة مضللة ولا يمكن تنفيذها، ووضعت فقط لتضليل الرأي العام المحلي والدولي حتى لا يتكرر فشل تمرير المخطط الجديد كما حدث للمخطط الهيكلي لعام 1978.

المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في شرقي القدس:

يُشكل الاستعمار الاستيطاني[1] في شرقي القدس أحد أوجه الصراع الجيوبوليتيكي للسيطرة الإسرائيلية علي المدينة وأسرلتها وتهويدها. ولذلك شكل بناء المستعمرات الاستيطانية في شرق القدس الاستراتيجية الأولى لإسرائيل ضمن سياسة التطهير العرقي الصامتة التي مارستها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وبلدية القدس وحركات الاستيطان اليهودية المختلفة نظراً لأهميتها الجيوبوليتيكية والدينية والاقتصادية الفريدة. ويُشير "النابلسي" (1995: 131) إلى أن القدس تُعتبر من أهم الرموز الزاخرة بالإيحاءات التي تثير في النفسية اليهودية نوازع التعصب الديني، لذلك عملت الصهيونية على استغلال هذا الرمز تمهيداً لتجنيد اليهود في خدمة الأهداف المشتركة لها ولأسيادها المستعمرين، وكان الهدف من الاستيطان في القدس طمس الطابع العربي الإسلامي للمدينة.

ولتطبيق الاستراتيجية الإسرائيلية أقدمت حكومة الاحتلال على التوسع في مصادرة الأراضي العربية في شرق المدينة لأغراض الاستعمار الاستيطاني اليهودي. وبتحليل بيانات الجدول (3)

---

(1) تم استخدام مصطلح المستعمرات الاستيطانية بدلاً من المستوطنات لأسباب ، منها:

- المعنى الاصطلاحي للفظة "المستوطنات" التي تعني الاستيطان الشرعي والقانوني للسكان فوق النطاق الأرضي الذي يقع تحت سيادة الدولة، وهذا غير مطابق للواقع حيث تُبنى المستوطنات الإسرائيلية فوق أراضٍ فلسطينية محتلة.
- إن مصطلح "المستعمرات" يدل على وفود مؤقت لرعايا قوة استعمارية للاستقرار في البلد المستعمر، وينتهي ذلك الاستقرار بانتهاء فترة الاستعمار كما حدث على سبيل المثال في الجزائر وتونس من قبل الفرنسيين. وحيث إن إسرائيل تدعي بالحق التاريخي والديني الحصري لليهود في فلسطين استناداً إلى "عهد إلهي خاص مع الشعب المختار"، وبالتالي إنكار حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه مما يُشير إلى أن الصراع في فلسطين صراع على الوجود، وأنه استعمار مقيم واستيطان دائم ولذلك يُصبح استخدام لفظة المستعمرات الاستيطانية أكثر دلالة على واقع الحالة الفلسطينية.
- القيود القانونية المستمدة من الاتفاقيات الدولية التي تحظر على قوة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها حسب ما ورد في البند (6) من المادة (49) لاتفاقية جنيف الرابعة. للمزيد راجع: (Dahlan, 1987: 114)

يمكن ملاحظة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد صادرت 23378 دونم[1] من أراضي شـــرقي القدس لأغراض استيطانية، وهذا يعني مصادرة نحو 33,4% من المساحة الكلية منذ عام 1967. ومن ناحية ثانية فإن مصادرة الأرض الفلسطينية قد بدأت في مرحلة مبكرة من الاحتلال في ظل حكم تجمع المعراخ حيث بلغت المساحة المصادرة 16961 دونم خلال الفترة من بدايـــة ينـــاير 1968 وحتى نهاية أغسطس 1970؛ أي حوالي 72,55% من جملة الأراضي المصادرة، بينما بلغت نسبة الأرض المصادرة بعد وصول تجمع الليكود إلى الحكم عام 1977 حوالي 27,45%. ويدل ذلك علـــى عدم وجود فرق بين الرؤى الجيوبوليتيكية لمعسكري اليمين واليسار تجاه المدينة المقدسة ومستقبلها.

جدول (3)

معطيات إحصائية حول مصادرة الأراضي في شرقي القدس منذ عام 1967

المنطقة	التاريخ	مساحة/دونم
التلة الفرنسية	1968/1/8	3345
معلوت دفنا	1968/1/8	458
النبي يعقوب	1968/4/14، 30/**1970/8**	470 + 765
حارة اليهود	1968/4/14	116
راموت	1970/8/30	4840
تلبيوت الشرقية	1970/8/30	2240
جيلو	1970/8/30	2700
جي بن-هنوم	1970/8/30	130
باب الخليل	1970/8/30	100
عطروت (مطار قلنديا)	1970/8/30، 1982/7/1	167 + 1200
رمات رحل	1970/8/30	600
بيسجات زئيف	1980/3/20	4400
هار حوماه(أبو غنيم)	1991/5/16	1850
المجموع الكلي	**23378**	

المصدر: بتسيلم، 2010: 1

وتلا ذلك إقدام بلدية القدس على تعديل استخدامات الأرض داخل شرقي القدس كما يتضـــح مـــن الجدول (4)، حيث استأثرت المستعمرات والأحياء اليهودية الاستيطانية بنحو 34% من المساحة الكلية، بالإضافة إلى تخصيص 8,5% احتياطاً اســـتراتيجياً للتوســـع المســـتقبلي للمســـتعمرات

(1) الدونم = 1000متر مربع ، والكيلو متر المربع = 1000 دونم، والدونم هو وحدة قياس مساحة الأرض في فلسطين.

الإسرائيلية، وتم تصنيف حوالي 44% من المساحة كمناطق مفتوحة، ومن بينها 6% تقريباً لأغراض البنية التحتية والخدمات البلدية، وحصر جميع الأحياء العربية ومستقبل توسعها العمراني في 13,5% من المساحة فقط.

جدول (4):

استخدامات الأراضي في شرقي القدس، 1997

نوع استخدام الأرض	مساحة /كم2*	% مساحة
أراضي تحت سلطة المستعمرات	23,8	34,0
أراضي خضراء مفتوحة	30,8	44,0
مخصصة للتوسع المستقبلي للمستعمرات	6,0	8,5
الأحياء العربية	9,4	13,5
المجموع	70	100,0

المصدر: Isaac and Hosh, 1997: p.10 و*المساحة بالكيلو متر المربع من حساب الباحث.

ويجب الإشارة إلى أن القدس شكلت بؤرة الاهتمام الاستعماري الإسرائيلي من الناحية الديموغرافية حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي قبل أن تنحرف بوصلتها إلى تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية بقيادة حركة "غوش إيمونيم"، وامتداد الاستيطان ليشمل السلسلة الجبلية الوسطى في امتدادات شمالية-جنوبية، وشرقية-غربية. ونتيجة لذلك انخفضت نسبة المستعمرين اليهود في القدس من 82,1% عام 1972 إلى 50,4% عام 1998، ثم إلى 38,7% عام 2010 كما يتضح من الجدول أدناه.

جدول (5):

أعداد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية والقدس الشرقية 1972-2010.

السنة	الضفة الغربية	شرقي القدس	الضفة الغربية وشرقي القدس	% مستعمري شرقي القدس
1972	1182	8649	10531	82,1
1985	44100	103900	149900	69,3
1990	78600	135000	216900	62,2
1995	133200	157300	290500	54,2
1998	163300	165967	329267	50,4
1999	177411	170123	347534	49,0
2000	192976	172248	365224	47,2
2005	258988	184057	423900	43,4
2008	295380	194170	489550	39,7
2009	299440	191960	491400	39,1
2010	314132	198629	512761	38,7

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على:Foundation for Middle East Peace, 2011
Jerusalem Institute for Israel Studies, 2012, Table III / 14

ومن تحليل بيانات الجدول (6) يمكن استخلاص الحقائق التالية:

أ- تجاوزت المستعمرات الاستيطانية المساحة المخصصة لها حسب استخدامات الأراضي لعام 1997، حيث بلغت مساحتها الإجمالية، عام 2010، نحو 24,754كم2 ؛ أي ما يعادل نحو 35,36% من المساحة الكلية لشرقي القدس. ويدل ذلك على أن المستعمرات بدأت تتوسع على حساب الأراضي الإضافية المخصصة للتوسع المستقبلي (انظر جدول 4).

ب- ارتفع عدد المستعمرين في شرقي القدس من 172248 مستعمر عام 2000 إلى 198629 مستعمر عام 2010؛ أي بزيادة سنوية قدرها 1,43% تقريباً بسبب الزيادة الناتجة عن الخصوبة الكلية والهجرة الدولية الوافدة.

ت- تباينت نسبة النمو السكاني فيما بين المستعمرات. فبينما سجل مستعمرو جفعات هامتوس وهارحوماه أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت 25,5%، نما عدد مستعمري جفعات شابيرا بنسبة زيادة سنوية تعادل 0,55%. وفي المقابل شهدت مستعمرات ماعلوت دفنا وسان هاديريه هامور هيفت والنبي يعقوب تناقصاً في عدد المستعمرين بلغ -2,9% و -2,0% و -0,3% على التوالي خلال الفترة 2000- 2010. ويعزى هذا التباين إلى ارتفاع نسبة

المهاجرين الجدد من سكان تلك المستعمرات، والذين يتخذونها أماكن إقامة مؤقتة لحين الحصول على سكن دائم. ويؤكد ذلك أن صافي حركة السكان في مدينة القدس قد سجل مؤشرات سالبة بلغ مجموعها – 31500 شخص خلال نفس الفترة.

ث- تميزت المستعمرات الاستيطانية في شرقي القدس بالحجم السكاني الكبير الذي بلغ متوسطه 14188 مستعمر مقارنة مع مستعمرات الضفة الغربية التي بلغ متوسط حجم سكانها من اليهود2260 مستعمر فقط عام 2010.

ج- تباينت المستعمرات الاستيطانية في شرقي القدس فيما بينها من حيث الحجم. فبينما بلغ عدد المستعمرين عام 2010 في كل من مستعمرات راموت ألون وبيسجات زئيف حوالي 44512 و 41410 مستعمر على التوالي ، لم يتجاوز عدد المستعمرين 3110 مستعمر في كل من مستعمرتي الحي اليهودي في البلدة القديمة وجفعات همفتار.

ح- تميزت الكثافة الخام لمستعمرات شرقي القدس بالكثافة السكانية العالية جداً التي ارتفعت من 6958 مستعمر/كم2 عام 2000 إلى نحو 8024 مستعمر/كم2 عام 2010.

خ- سُجلت أعلى كثافة خام بالحي اليهودي من البلدة القديمة التي بلغت 20369 مستعمر/كم2، وفي المقابل سُجلت أدنى كثافة في مستعمرات جفعات هامتوس وهارحوماه وجفعات شابيرا (التلة الفرنسية) (خريطة 5) التي بلغت فيها الكثافة حوالي 3463 و 4053مستعمر/كم2 على التوالي.

جدول (6):

المستعمرات الاستيطانية وأعداد المستعمرين حسب بعض الخصائص الديموغرافية في شرقي القدس، 2000- 2010م

اسم المستعمرة	الشخصية الدينية	عدد المستعمرين 2000	عدد المستعمرين 2010	المساحة بالكم2	الكثافة 2010	العمر الوسيط
تلبيوت الشرقية	علمانية	12845	13984	1,195	10198	33,9
جيلو	علمانية	27637	29559	2,859	9419	30,8
جفعات هامتوس وهارحوماه	دينية	763	9811	2,833	3463	22,1
جفعات همفتار	غير متوفر	2912	2944	0,588	4815	30,1
جفعات شابيرا*	علمانية	8193	8660	2,018	4053	26,9

هـــار هـــوزفيم (صناعية) **	----	----	----	0,653	-----	----
سان هاديريه ها مور هيفت	غير متوفر	5018	4094	0,378	13119	18,2
مـــاعلوت دفنـــا، كريات أريه	غير متوفر	3645	2720	0,380	9821	18,2
النبي يعقوب	علمانية	20288	19703	1,759	11588	22,7
الحي اليهودي	أرثوذوكس	2279	3105	0,122	20369	22,3
بيسجات زئيف	علمانية	36469	44512	5,467	8150	30,8
رامات أشكول	علمانية	2917	3573	0,397	8534	15,8
رامات شلومو	أرثوذوكس	11348	14554	1,126	13431	16,2
راموت ألون	أرثوذوكس	37934	41410	4,979	8485	19,6
المجموع		172248	198629	24,754	8024	

المصدر: مشتق و محسوب من: Foundation for Middle East Peace, 2010 and 2012. Jerusalem Institute for Israel Studies, 2012, Table III / 14

* يشمل العدد لعام 2010 على 1254 إسرائيلي يعملون في مستشفى هداسا والجامعة العبرية.

** منطقة صناعية في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

د - تباينت مستعمرات القدس فيما بينها حسب شخصيتها الدينيـــة مـــن علمانيـــة إلـــى يهوديـــة أرثوذوكسية، وأدى هذا التباين إلى اختلاف في سلوك الخصوبة بين سكان تلك المستعمرات، وإلى اختلاف تركيب السكان حسب العمر. ويمكن الاستدلال على ذلك مـــن مقارنـــة العمـــر الوسيط[1] لسكان المستعمرات العلمانية مع سكان نظيراتها المتدينـــة، حيـــث يتميـــز ســـكان المستعمرات ذات الصبغة الأرثوذكسية بالفتوة وصغر السن، كما هو الحال في رمات شلومو

(1) العمر الوسيط Median Age: القيمة التي يكون عندها عمر نصف السكان اكبر منها سناً ونصفهم الآخر اصغر سناً. وهو أحد مؤشرات تصنيف المجتمعات حسب العمر، فإن قلت قيمته عن (20) سنة دل ذلك على أن المجتمع فتي نتيجة للخصوبة المرتفعة، وإذا تجاوزت قيمته (30) سنة دل على المجتمعات الهرمة أو المعمرة ذات الخصوبة المنخفضة، وإذا تراوحت قيمته بين (20 وأقل من 30) سنة فهو مجتمع وسط بين الفئتين. راجع (Shryock an Siegel,1976: 132).

والحي اليهودي من البلدة القديمة، التي تميزت بعمر وسيط بلغ 15، و18,8 سنة لكل منهما على التوالي. وفي المقابل سجل سكان مستعمرتي جفعات همفتار وتلبيوت الشرقية العلمانيتين عمراً وسيطاً تجاوز30 سنة، مما يؤدي إلى تصنيف سكان تلك المستعمرتين في إطار المجتمعات الهرمة أو المسنة.

خريطة (5): المستعمرات اليهودية في شرقي القدس ومناطق التوسع الاستيطاني، 2010.

المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة الأساس:
Foundation for Middle East Peace (2010)

وبالإضافة إلى المستعمرات الاستيطانية الرئيسية الموضحة أعلاه في الجدول (6)، أقامت جمعيات المستعمرين اليهود وبمساعدة ودعم من السلطات الحكومية وبلدية القدس ورجال الأعمال الصهاينة في الداخل والخارج، مجموعة من الجيوب الاستعمارية الاستيطانية التي تطوق البلدة القديمة من الشمال والجنوب والشرق، والجيوب الاستعمارية المقامة في الحي الإسلامي وفي حي النصارى داخل البلدة القديمة لتطويق الحرم القدسي الشريف. بالإضافة إلى الجيوب الأخرى الرئيسية المتمثلة في "مدينة داوود" في سلوان، و"معاليه زيتيم ومعاليه دافيد" في رأس العامود،

و"بيت أوروت" في الطور، و"كدمات صهيون" في أبو ديس، و"نحلات شمعون" في الشيخ جراح. ويصل إجمالي عدد المستعمرين في هذه الجيوب حوالي 2000 مستعمر (بتسيلم، 2011 :1).

وبالعودة إلى المخطط الهيكلي المحلي 2000 لمدينة القدس، يتضح أنه سيتم التوسع في البناء داخل مستعمرات شرقي القدس وأحيائها، مما سيؤدي إلى بناء حوالي **17**442 وحدة سكنية جديدة بحلول عام 2020 في ثمان مستعمرات يهودية (جدول7). وسيكون التوسع الأكبر في الاستعمار الاستيطاني في مستعمرة هار حوماه (جبل أبو غنيم) عن طريق بناء 5860 وحدة سكنية كتوسعة للمستعمرة باسم مار إلياس (خريطة 5)، وفي مستعمرات رمات ألون وجيلو ببناء 2739 و 2381 وحدة سكنية على التوالي.

جدول (7):

عدد الوحدات السكنية (الحد الواقعي) حسب المخطط الهيكلي "القدس 2000"

قطاع التخطيط	منطقة التخطيط	وحدات قائمة عام 2000	وحدات مرخصة الخطط أو في مراحل التخطيط حتى 2020	إضافة توسع/ اكتظاظ 2020	مجـ التوسع حتى 2020	مجـ الوحدات القائمة والمخططة
الشمال	النبي يعقوب	4671	589	591	1180	5851
	بسجات زئيف	10169	798	827	1625	11794
	التلة الفرنسية	8095	1257	512	1769	9864
	رمات شلومو	2000	70	588	658	2658
	رمات الون	8809	1485	1254	2739	11548
الجنوب	تلبيوت شرقية	3867	984	246	1230	5097
	جيلو	9003	268	2113	2381	11384
	هار حوماه	1139	4710	1150	5860	6999
المجموع		47753	10161	7281	17442	65195

المصدر: من حساب الباحث من: المقدسي لتنمية المجتمع 2009، الفصل الرابع: 25.

ويجب الإشارة هنا إلى أن اختيار مواضع المستعمرات الإسرائيلية في القدس قد تم بعناية فائقة بحيث تؤدي إلى تطويق الأحياء العربية وفصلها عن بعضها، وتعمل على محاصرة البلدة القديمة ومحيطها التاريخي من جهة الشمال والشرق والجنوب، وخلق وقائع ديموجغرافية على الأرض لأهداف جيوبوليتيكية مستقبلية. ويظهر ذلك بوضوح من كلمة نتنياهو أمام الكنيست بتاريخ 15

مارس 2010، التي أكد فيها على رفض حكومته وضع أي قيود على البناء في القدس ومحيطها، قائلاً "على مدى الأربعين عاماً الماضية لم يحدث قط أن وضعت أي حكومة إسرائيلية قيوداً على البناء في أحياء القدس"، وإن هناك إجماعاً شبه تام بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية على أن تبقى -على حد وصفه- الأحياء اليهودية في القدس وما حولها "جزءاً من دولة إسرائيل" في أي اتفاق للسلام قد يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين.

الصراع حول البلدة القديمة ومحيطها:

تبلغ مساحة البلدة القديمة 901 دونم، وتنقسم إلى أربعة أحياء هي: الإسلامي، والمسيحي والأرمني واليهودي (خريطة6)، إذ يشكل الحي الإسلامي وحده نحو 51,2% من المساحة الإجمالية للبلدة القديمة، والحي المسيحي 21,3%، والأرمني 14%، واليهودي 13,5%. ومنذ عام 1967شكلت البلدة القديمة ومنطقة الحرم القدسي الشريف وموضع المسجد الأقصى لما تحويه من تراث ديني وحضاري بؤرة الصراع الديني بين المسلمين واليهود، ويرجع ذلك إلى سعي اليهود لإقامة الهيكل الثالث مكان المسجد الأقصى. وللأهمية التاريخية والحضارية للبلدة القديمة اعترفت اليونسكو بها وبأسوارها باعتبارها موقعاً أثرياً عالمياً في عام 1981، وتم تحديد 220 موقع أثري مهم فيها. وتُصنف استخدامات الأراضي داخل البلدة القديمة إلى 450 دونم مناطق سكنية، 280 دونم مؤسسات دينية وثقافية، 80 دونم مناطق تجارية، 50 دونم آثار، و 40 دونم مساحات غير مستغلة.

وعلى العموم فقد شكل تهويد البلدة القديمة هدفاً جيوبوليتيكياً واستراتيجياً للأوساط الرسمية والشعبية الإسرائيلية التي سعت لتنفيذه بوتيرة صامتة ومضللة في أغلب الأحيان تحت شعار التعايش الإسرائيلي- الفلسطيني. وبدأت مسيرة التهويد المكاني للبلدة القديمة في 11 يونيو 1967 عندما تم الاستيلاء على "حارة المغاربة" التابعة للوقف الإسلامي، وهدمها وتمهيد أرضها لتوسعة ساحة ما يُسمى حائط المبكى [البراق] وبالتالي تهجير حوالي 1000 من مواطني الحي العرب من منازلهم (ماجواير، 1981: 28)، وفي 18 أبريل 1968 تم هدم حارة الشرف لبناء الحي اليهودي الجديد من خلال مصادرة (116) دونماً بموجب قرار أصدرته وزارة المالية مرفقاً بالخارطة رقم(5) ب/أ/ 322/108 ونشر بالجريدة الرسمية رقم 1443، مما أدى إلى هدم 1034 منزلاً ، و425 متجراً، و6 مساجد، وعدد من المدارس(التوفكجي،2002 :21، بارود، 2012: 611). وأعقب ذلك إعلان البلدة القديمة موقعاً قديماً بموجب المادة 29ب من قانون الآثار الإسرائيلي لسنة 1978 لما تحويه من أصول أثرية وتاريخية لحضارات إنسانية مختلفة، ولما تضمه من

مبانٍ ذات طابع معماري وثقافي وديني لها قيمتها التي ساعدت فيما بعد سلطة الآثار الإسـرائيلية على إجراء حفريات أثرية في المنطقة.

خريطة (6): البلدة القديمة حسب الحي والأماكن الدينية المقدسة لأصحاب الديانات السماوية.

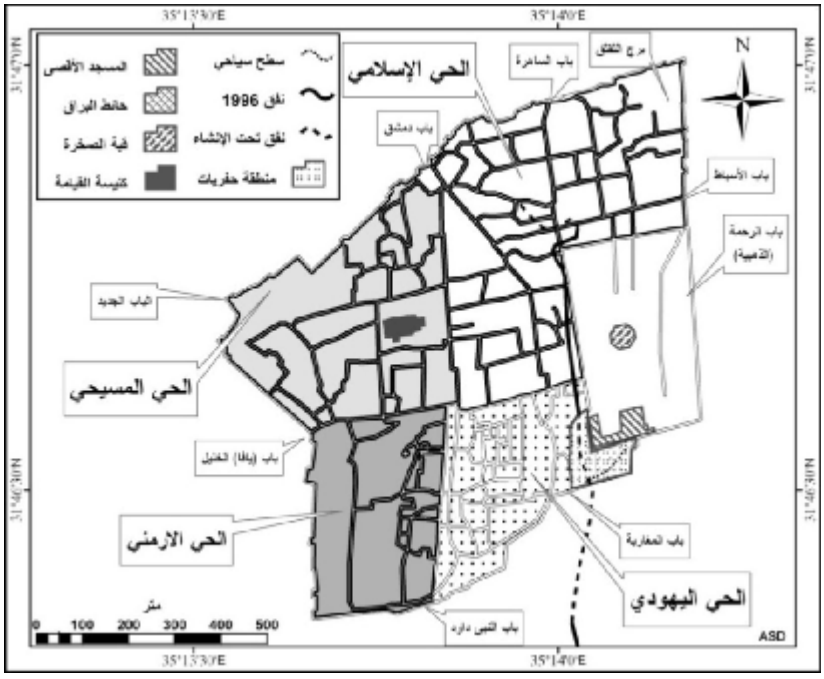

المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة الأساس: مصطفى، 1997: 77

وقد تسارعت وتيرة التهويد الإسرائيلية للبلدة القديمة ومحيطها لمنع تقسيمها أو فـرض السـيادة الفلسطينية عليها في أي تسوية مستقبلية، نتيجة لفشل المفاوضات الإسرائيلية- الفلسـطينية فـي كامب دافيد 2000، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت البلدة القديمة ومحيطها أو ما أصبح يعرف فيمـا بعد "بالحوض المقدس[1]" بؤرة الصراع الجيوبوليتيكي الإسرائيلي- الفلسطيني الذي يحدد مـدى نجاح أو فشل مفاوضات التسوية السلمية. ومن أجل حسم معركـة القـدس والحـوض المقـدس (خريطة7) وتقويض نشاط السلطة الفلسطينية في المدينة، أخذ الصراع الجيوبـوليتيكي أشـكالاً متعددة من أهمها:

(1) ظهر مصطلح "الحوض المقدس" أو ما يُسمى أحياناً بالحوض التاريخي لأول مرة خلال مفاوضات كامب دافيد 2000، وما تلاها من محادثات إسرائيلية فلسطينية، ومنذ ذلك الحين شاع تداول المصطلح في المحافل السياسية والبحثية كمفهوم جيوبوليتكي ذات مرجعية دينية وقومية.

أ- العمل على توسيع رقعة الوجود الجغرافي اليهودي في"الحوض المقدس"حيث بدأت أعمال البناء لإقامة مستعمرة "معالي هازيتيم" المقامة على أراضي رأس العامود عام 1998، وتم بناء 132 وحدة سكنية فيها واستوطنتها 110 عائلات يهودية عام 2003، وهي أول خطة تطوير استيطاني في قلب القدس الشرقية لخلق تواصل عمراني يهودي مع الحي اليهودي داخل البلدة القديمة، ثم تم بناء مدرسة بيت أوروت على جبل الزيتون التي يقيم فيها نحو (200) تلميذ من المتدينين اليهود. وكذلك تم تجهيز البنية التحتية لإقامة مستعمرة "نوف تسيون" عام 2004 التي تقع على سفوح جبل المكبر بهدف بناء 280 وحدة سكنية وكنيس يهودي بحلول عام 2015. كما تم التخطيط لبناء مستعمرة "كدمات تسيون" التي تشرف على سلوان، وتمت الموافقة على إقامتها من قبل بلدية القدس عام 2004 بهدف بناء 300 وحدة سكنية وكنيس يهودي، وكذلك التخطيط لإقامة حزام من الأحياء الاستعمارية الاستيطانية حول البلدة القديمة تضم 17 بؤرة استيطانية تمتد من الشيخ جراح وبيت أوروت على جبل الزيتون وحتى رأس العامود، وهي مناطق تحولت إلى مواقع جذب للجمعيات الاستيطانية التي يمولها المليونير اليهودي الأمريكي "ايرفينغ موسكوفيتش" (مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2008: 5).

ب- دعم الحكومة الإسرائيلية لأنشطة المجموعات الاستعمارية الاستيطانية المتطرفة، مثل مجموعة "إلعاد" التي تركز نشاطها على منطقة سلوان حيث تم توطين نحو400 مستعمر في سلوان موزعين على أكثر من 40 عقاراً، وكذلك حركة "عطيريت كوهانيم" التي تركز على البلدة القديمة وتشارك في إعداد المخططات الإسرائيلية لتطوير منطقة الحوض المقدس، والتغلغل داخل المؤسسات الإسرائيلية الرسمية مثل: سلطة الآثار وسلطة الحدائق الوطنية، ومجموعتي "حي فيكابيم" و "أمانا" المختصتين بالاستيلاء على الممتلكات والعقارات المقدسية، حيث تم مصادرة (790) عقاراً في البلدة القديمة من الملكيات الخاصة والوقف الذري والإسلامي والكنسي والبلدي.

ت- تحويل البلدة القديمة لمركز استقطاب سياحي عالمي لما تحويه من مواقع مقدسة وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة وحائط البراق (المبكى عند اليهود) وكنيسة القيامة (خريطة6). وتذكر المصادر الإسرائيلية بأنه حتى عام 2000 بلغ متوسط عدد السياح الذين زاروا البلدة القديمة حوالي 2 مليون سائح في السنة.

ث- تعديل مورفولوجية المدينة وتغيير معالمها الدينية بهدف السيطرة عليها وتعزيز تهويدها، ففي مايو 2009 كشفت منظمة "عير عميم" الإسرائيلية النقاب عن خطة حكومية سرية

تتحدث عن إقامة تسع حدائق ومواقع سياحية ومسارات حول البلدة القديمة بهدف تعزيز السيطرة على تلك المنطقة، وتعتبر هذه الخطة جزءاً من قرار رقم 4090 (تحديد الأولويات : تعزيز السيطرة على مدينة القدس) والذي أقر من المجلس الوزاري خلال حكومة شارون من أجل تغيير الوضع الجيوبوليتيكي القائم. وقررت الحكومة آنذاك تخصيص مبلغ (480) مليون شيكل جديد لتطوير حوض البلدة القديمة وجبل الزيتون (2006-2013) باسيا، 2009: 2). ومن أجل ذلك أنشأت إسرائيل شبكة أنفاق في البلدة القديمة منها نفق البراق الذي افتتح عام 1996 وأدى إلى مواجهات دامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونفق سلوان، ونفق الأقصى الذي يمتد من منطقة حمام العين باتجاه المسجد الأقصى بطول 100متر تقريباً. وكذلك بناء الكنس اليهودية حيث تم افتتاح كنيس " أوهيل يتسحاق" في أكتوبر 2008 وتم ربطه بشبكة الأنفاق. وفي 15 مارس 2010 تم افتتاح 'كنيس الخراب" في مواجهة المسجد الأقصى المبارك، الذي يشكل نقطة ارتكاز ومقدمة لمحاولات بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى المبارك، والذي يعكس حالة التعصب الديني والتطرف الذي يتزايد في القدس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك خطة لبناء كنيس آخر يُسمى "قدس النور"، ومعبد يسمى "جوهرة إسرائيل" مقابل المسجد الأقصى.

خريطة (7): حدود الحوض التاريخي (المقدس) حسب وجهة النظر الإسرائيلية .

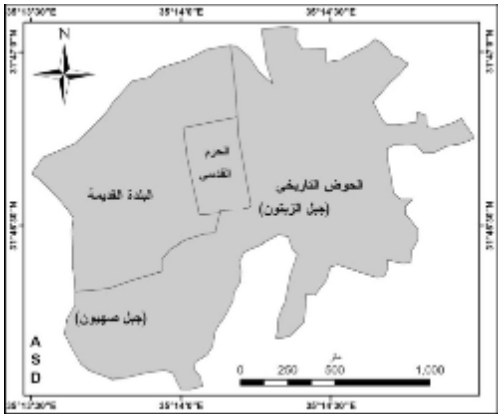

المصدر: رسم الباحث من: James A. Baker III Institute for Public Policy, 2010: 69

ج- بناء الحدائق المستوحاة من التوراة. وهي شكل جديد من أشكال الاستعمار الاستيطاني في القدس، الذي يهدف إلى إنشاء رموز دينية تعويضاً لفشل الرواية الإسرائيلية بوجود آثار يهودية في المدينة المقدسة. ويصف خاطر (2010) الحدائق التوراتية بأنها عبارة عن متاحف مليئة بنماذج وشعارات ومجسمات ورموز مما وصفته أو تحدثت عنه التوراة، أو ارتبط

بشخصيات دينية ورمزية من شخصيات التوراة، على اعتبار أن هذا الأمر سيمنحها وجوداً دينياً في المدينة وإن لم يكن له رصيد من التاريخ أو من الآثار، رغم مرور نحو 150 عام تقريباً على التنقيب عن الآثار في البلدة القديمة. إن ما تقوم به إسرائيل في القدس يُذكر بالمقولة الشهيرة لرونان بأن " **تزوير التاريخ جزء من تكوين الأمة**" (أمير، 2004: 8)، بل إن التوراة تؤكد بأن سكان المدينة لم يكونوا يهوداً بل كنعانيين وأموريين ويبوسيين وحثين، كما جاء في الإصحاح السادس عشر من سفر حزقيال من العهد القديم" [3]**وَقُلْ هكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ لأُورُشَلِيمَ. مَخْرَجُكِ مِنْ أَرْضِ كَنْعَانَ. أَبُوكِ أَمُورِيٌّ وَأُمُّكِ حِثِّيَّةٌ**".

ح- وضع المخططات التفصيلية لإحكام السيطرة على البلدة القديمة ومنطقة الحوض المقدس. وتُشير الخطة الهيكلية 2000 إلى أن عدد الوحدات السكنية القائمة في البلدة القديمة عام 2000 بلغ 5122 وحدة، وإن هذا العدد سيتقلص إلى 4530 وحدة في عام 2020؛ أي سيتم هدم 11,6% من الوحدات السكنية القائمة، وسيكون ذلك على حساب الحي الإسلامي المصنف تخطيطياً بمباني ذات وضع سيئ واكتظاظ سكاني مرتفع.

خ- هدم المباني العربية وإقامة وحدات سكنية يهودية مكانها مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني حول برج اللقلق الذي يقع في الزاوية الشمالية الشرقية من البلدة القديمة (خريطة 6)، حيث أقرت بلدية القدس عام 2005 إزالة المباني من الموقع وبناء 21 وحدة سكنية وكنيس على مساحة 3,8 دونم. وهناك مخططات أخرى لهدم أحياء أخرى مثل حي البستان لأغراض تهويدية.

د- استخدام الحفريات الأثرية أداة للسيطرة على الحوض المقدس. فبعد أن كانت أعمال البحث والتنقيب الأثري تجري بواسطة سلطة الآثار الإسرائيلية أو الجامعات، ومحصورة في البلدة القديمة، انتقلت بسبب إدعاء نقص الموازنات إلى أيدي القطاع الخاص؛ أي إلى المجموعات اليهودية المتطرفة ، مثل: منظمة "العاد" التي تدير الموقع الأثري المسمى "مدينة داود" في سلوان، وتقوم أيضاً بحفر نفق سلوان الذي يربط ما يسمى "مدينة داود" بمنطقة المسجد الأقصى. وتُعد الحفريات الأثرية في منطقة الحوض المقدس ذات حساسية شديدة خاصة إذا أجُريت لتحقيق أهداف سياسية بحتة لغرض تعزيز سيطرة جهة معينة، أو لإثبات أحقية السيطرة من خلال الشواهد والأدلة التاريخية (Yanai, 2007: 11) . ومن هنا تظهر خطورة انخراط الجماعات اليهودية المتطرفة في الحفريات الأثرية، وتنامي دورها في إدارة بعض المواقع المقدسة في القدس، وتبنيها لأيديولوجية أصولية تنفي وجود جذور تاريخية

للمسلمين والمسيحيين في المنطقة، مما سيؤدي حتماً إلى إعادة تعريف الصراع من "صراع قومي" إلى "صراع ديني".

ومن العرض السابق نخلص إلى أن إسرائيل تسير بخطى مدروسة واستراتيجية واضحة لإعادة تشكيل المظهر المورفولوجي لمنطقة الحوض المقدس بهدف أسرلته وتهويده.

هدم المباني والمساكن:

تعتبر سياسة هدم المباني والمساكن الفلسطينية عقيدة إسرائيلية راسخة منذ سنين طويلة، لها دوافعها الجيوبوليتيكية التي تهدف إلى السيطرة على الأرض الفلسطينية وتطهيرها عرقياً من سكانها العرب الأصليين. وفيما يتعلق بهدم المباني في القدس فإن البلدية تدعي أن عمليات الهدم تتم للمباني غير المرخصة لمنع الاستمرار في البناء غير القانوني، وأنها ضرورية من أجل حماية وتعزيز التخطيط الحضري السليم في المدينة، وأن دوافعها فنية وليست سياسية أو عنصرية تجاه السكان الفلسطينيين. إلا أن هذه الادعاءات والحجج تتعارض تماماً مع سياسات البلدية التخطيطية التي تتعمد وضع العراقيل والقيود المشددة للبناء في القسم الشرقي من المدينة بهدف احتواء وخنق التطور العمراني الحضري الفلسطيني.

وفي هذا السياق تؤكد جمعية "Ir-amim " (4 : 2009) الإسرائيلية على السياسة العنصرية التي تنتهجها بلدية القدس ضد السكان العرب، إذ حسب تقديرات البلدية نفسها، يحتاج القسم الفلسطيني [شرق القدس] إلى نحو 1500 وحدة سكنية سنوياً لمواجهة التزايد الطبيعي. وللمقارنة فقد أصدرت البلدية 125 رخصة بناء فقط من أصل 190 طلباً مستوفياً لشروط تخطيط المدن خلال عام 2008؛ أي أن موافقة البلدية لا تغطي سوى حوالي 8,3% من احتياجات قطاع الإسكان العربي في القدس الشرقية، مما يدفع السكان إلى البناء غير المرخص. وبتطبيق عنصري آخر فإن الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية تؤكد أن 66% من مخالفات البناء تحدث في غربي القدس، إلا أن ما بين 60- 70% من عمليات الهدم تتركز في شرقي المدينة. ومن ناحية ثانية تُشير البيانات إلى وجود حوالي 53225 وحدة سكنية فلسطينية في شرقي القدس عام 2000، من بينها 15000 وحدة سكنية تقريباً بنيت بشكل غير قانوني؛ أي أن نسبة البناء غير المرخص بلغت نحو 28,2% من جملة الوحدات السكنية، مما يعكس خطورة عمليات هدم المساكن والمباني على مستقبل الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

ومن تحليل بيانات الجدول (8) يتضح ما يلي:

أ- أن عدد المباني التي تم هدمها في القدس سواء بأوامر البلدية أو وزارة الداخلية الإسرائيلية خلال الفترة 1992-2012/7/31 بلغ 1140 مبنى.

ب- أن وتيرة هدم المباني تتباين من فترة إلى أخرى كما يتضح من الشكل (1)، حيث إن الفترة 1992-2000 قد شهدت هدم 226 مبنىً فقط، وبمتوسط 25 مبنى في السنة، بينما اشتدت وتيرة الهدم خلال الفترة 2001-2010 فترة انتفاضة الأقصى وإعداد الخطة الهيكلية المحلية 2000 - التي سجلت هدم 855 مبنى بمتوسط 85,5 مبنى في السنة، وأن 80,1% من عمليات الهدم قد تمت بعد عام 2001.

ت- سجل عام 2001 زيادة ملحوظة في عمليات هدم المباني. وكانة ذروة الهدم عام 2004 عندما تم هدم 142 مبنى في الأحياء العربية بشرقي القدس. وتعزى أسباب تسارع عمليات الهدم إلى استخدامها وسيلة ردع وعقاب جماعي للسكان العرب في المدينة، بعد فشل مفاوضات التسوية، وبسبب اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وتمكن المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عدة عمليات استشهادية داخل القدس نفسها. بالإضافة إلى إعلان بلدية القدس في عام 2004 عن إنجاز المخطط الهيكلي المحلي "القدس 2000" الذي تم اتخاذه ذريعةً لهدم المباني غير المرخصة أو التي تتعارض مع المخطط الهيكلي.

ث- أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2010، قرارات بهدم (1323) وحدة سكنية في كافة أحياء شرقي القدس، إلا أن ما نفذ منها هو هدم 72 فقط. وشهد عام 2011 وتيرة هدم أقل من السنوات 2001-2010، ويرجع مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ذلك إلى حملات الضغط الدولية التي مورست على سلطات الاحتلال من قبل المجتمع الدولي بطلب من المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية للحد من هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في القدس.

جدول (8):

عدد المباني العربية التي هدمتها إسرائيل في شرقي القدس، 1992-2012/7/31

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1992	12	1999	31	2006	94
1993	48	2000	18	2007	78
1994	29	2001	41	2008	89
1995	25	2002	43	2009	*103
1996	17	2003	99	2010	72
1997	16	2004	142	2011	**46
1998	30	2005	94	2012/7/31	13
المجموع الكلي للفترة 1992- 2012/7/31					**1140**

المصدر: Abdeen, 2010 ، و بتسيلم، 2012 .

*المباني تضم 97 شقة سكنية. ** من بينها 26 وحدة سكنية، أما الباقي فهي مبـــاني ومنشـــئات غير سكنية.

شكل (1):

عدد المباني العربية التي هدمتها إسرائيل في شرقي القدس، 1992- 2011

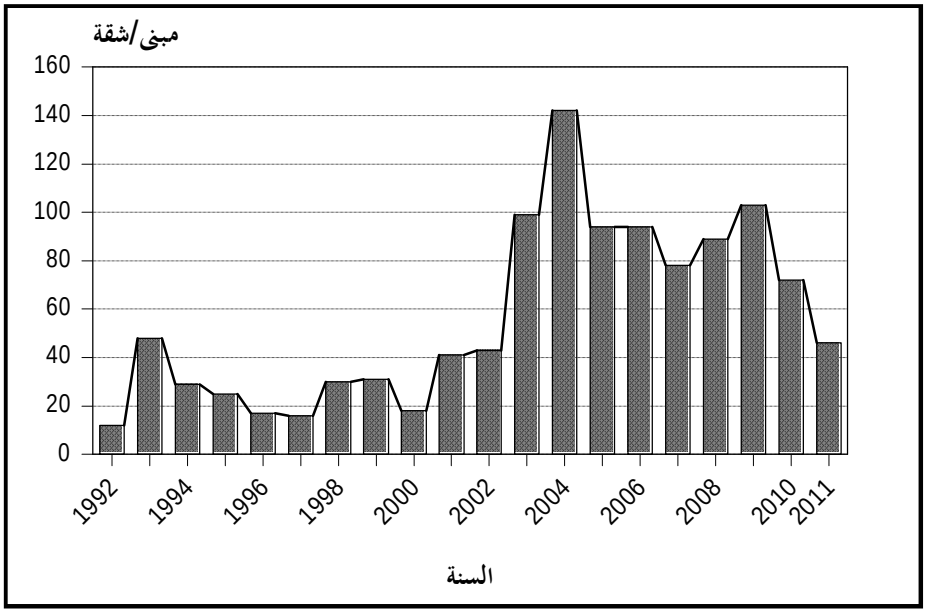

مصدر البيانات: Abdeen, 2010 ، و بتسيلم، 2012 .

1- الآثار الجيوبوليتيكية لجدار الفصل:

ترجع الفكرة العملية لإنشاء جدار الفصل إلى حزب العمل عندما وافق إسحاق رابين عام 1995 على بناء جدار فصل يمتد بين مدينتي طولكرم وقلقيلية في شمال غرب الضفة. إلا أن المشروع لم ينفذ بسبب خسارة حزب العمل للانتخابات عام 1996. وفي عام 2002 قررت الحكومة الإسرائيلية بناء جدار الفصل بطول 760 كم إلى الشرق أو على خط الهدنة، منها نحو 150كم حول القدس (Yanai, 2007: 5) ، وفي يوليو 2002 صادقت حكومة شارون على إنشاء المرحلة (أ) من الجدار تحت مبررات منع تسلل مقاومين فلسطينيين لتنفيذ عمليات عسكرية داخل إسرائيل.

وفي فبراير 2005، صادقت الحكومة الإسرائيلية على مسار معدل لجدار الفصل بحيث يتطابق في مناطق كثيرة مع خط الهدنة لعام 1949م. الأمر الذي يساعد في إدراك الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الحدود التفاوضي. وفي 30 أبريل من نفس العام صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر على مسار معدل لجدار الفصل في منطقة القدس مما يؤشر إلى إعادة تعريف حدود القدس وملامحها الديموغرافية من خلال زيادة عدد الفلسطينيين المقدسيين القاطنين خلف الجدار بالحد الأقصى مقابل اقتطاع مساحات أوسع من الأراضي الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي. وطبقاً لذلك ينحرف الجدار عن مسار خط الهدنة من أجل ضم مستعمرات استيطانية لإسرائيل، وإزالة أحياء عربية يقدر عدد سكانها حوالي 60000 نسمة (باسيا، 2009: 19).

إن أخطر مسار في الجدار هو جدار القدس أو ما يسمى "بغلاف القدس" الذي مر بناؤه على ثلاث مراحل:

أ- **المرحلة الأولى**: تمت المصادقة عليها ضمن المرحلة (أ) من جدار الفصل في يونيو 2002، وتم البدء في تنفيذها على مسارين الأول يقع شمال القدس ويبدأ من حاجز بلدة "قلنديا" في الشرق حتى "بيتونيا" في الغرب بطول حوالي 10كم، والثاني في الجنوب بطول 10كم أيضاً، ويبدأ من "بيت جالا" (شارع الأنفاق) غرباً وحتى "بيت ساحور" شرقاً مقابل مستعمرة "هار حوماه (جبل أبو غنيم) (خريطة 5)، وانتهى العمل في هذه المرحلة في يوليو 2003.

ب- **المرحلة الثانية**: بدأت في سبتمبر 2003 بعد مصادقة اللجنة الوزارية للشئون الأمنية على المراحل (ج) و (د) من الجدار، ويتكون جدار القدس من ثلاثة مقاطع، حيث بدأ المقطع الأول من شرق بلدة "بيت ساحور" جنوباً إلى شرق بلدة "العيزرية" شمالاً بطول 17كم، وبدأ المقطع الثاني من الطرف الجنوبي لقرية "عناتا" حتى حاجز "قلنديا" شمالاً بطول 14كم، ويُحيط

المقطع الثالث بخمس قرى شمال غرب القدس المعروف بجيب "بير نبالا" ويبلغ طوله حوالي 14كم.

ت- **المرحلة الثالثة**: تم إقرارها في فبراير 2005 وتشتمل على إضافة جدار بطول 40 كم حول مستعمرة "معاليه أدوميم" الواقعة شرقي مدينة القدس. والعمل متوقف بهذا المقطع بسبب عدم الحصول على مصادقة إضافية من الحكومة الإسرائيلية، ومعارضة منظمات حماية البيئة الإسرائيلية المطالبة بحماية الحياة البرية وعدم تدمير المحميات الطبيعية في المنطقة وبخاصة في وادي القلط.

وفيما يتعلق بجدار القدس يمكن تسجيل الملاحظات الجيوبوليتيكية التالية:

أ- تطابق مسار الجدار إلى حد كبير مع حدود بلدية القدس كما حددتها إسرائيل من جانب واحد عام 1967، مما يعكس استراتيجية إسرائيل الحدودية التي تقوم على ما يُسمى بمفهوم "الحدود الآمنة" التي يمكن الدفاع عنها عسكرياً، وتوفر لها مزيداً من الأراضي الفلسطينية، وبأقل عدد من السكان الفلسطينيين. وبناءً على ذلك تم استبعاد 28 قرية من القرى الفلسطينية المحيطة بالقدس من الحدود البلدية للمدينة.

ب- أظهر مسار الجدار خاصة في الشمال والجنوب استراتيجية إسرائيل القائمة على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على القدس بشطريها الشرقي والغربي، وأن المدينة غير قابلة للتجزئة من الناحيتين السياسية والجغرافية.

ت- أدى انحراف مسار الجدار عن حدود البلدية في شمال القدس إلى استثناء كل من "كفر عقب" البالغ عدد سكانها 12625 نسمة، ومعسكر شعفاط البالغ عدد سكانه 12973 نسمة عام 2010؛ أي أن هذا الانحراف سيسمح لإسرائيل بالتخلص من حوالي 25598 نسمة أو ما يعادل 9,1% من جملة سكان شرقي القدس العرب.

ث- أدى انحراف مسار الجدار عند حدود بلدية القدس في الجنوب الغربي والشرق والشمال الغربي إلى اتصال القدس بثلاث كتل استيطانية يهودية كبرى، بلغ المجموع الكلي للمستعمرين فيها نحو (105871) في عام 2010 وهي: كتلة غوش عتصيون في الجنوب (58434)، ومعالية أدوميم في الشرق (35673)، وجفعات زئيف في الشمال (11764) .

ج- أدى انحراف مسار الجدار جهة الشرق إلى اقتطاع نحو (164) كم2 من مساحة الضفة الغربية وإضافتها إلى مشروع القدس الكبرى وهي المنطقة (E1) التي تمثل جسر التواصل الجغرافي بين القدس ومستعمرة معاليه أدوميم الاستيطانية، وفي حالة ضم المنطقة لمشاريع الاستعمار الاستيطاني سيؤدي ذلك إلى فصل الضفة الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي. ويُشير

"التوفكجي 2011" بأنه في حال بناء هذا المقطع من الجدار، ولتفادي مرور الفلسطينيين خلال كتلة معاليه أدوميم ووصل جنوب الضفة بشمالها، فقد صادقت سلطات الاحتلال في عام 2003 على إنشاء طريق يُسمى "نسيج الحياة" والذي يلتهم نحو (1300) دونم من الأرض الفلسطينية. وفي أول ردة فعل على قبول فلسطين دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، قررت الحكومة الإسرائيلية اتخاذ إجراءات تنفيذ المشروع الاستيطاني المجمد في المنطقة المعروفة (E1) وفقاً لخريطة مصالح إسرائيل الاستراتيجية، ويعتبر هذا القرار خرقاً صارخاً للتعهدات الإسرائيلية المتكررة المقدمة للولايات المتحدة الأمريكية بعدم البناء في المنطقة (Ravid, 2012:1). وفي حالة تنفيذ هذا المشروع فإنه سيؤدي إلى منع التواصل الجغرافي بين أراضي شمال الضفة الغربية وجنوبها (خريطة 5)، وإلى عدم إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومن ثم نسف عملية التسوية السياسية المتعثرة.

2- الأبعاد الجيوبوليتيكية لشبكة الطرق والمواصلات:

تُعدُّ شبكة الطرق أحد وسائل التحكم والسيطرة وفرض النفوذ على أي إقليم جغرافي، ولهذا أقدمت السلطات الإسرائيلية على تطوير شبكة الطرق داخل القدس وحول محيطها بما يحقق أهدافها الجيوبوليتيكية للسيادة على القدس الكاملة. وفي هذا السياق أقدمت السلطات الإسرائيلية على بناء طريق "طوق القدس" الذي يهدف إلى تطويق شرقي القدس ويحقق عملية التواصل بين المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية المحيطة بالمدينة القديمة مع غربي القدس. ويتكون طريق الطوق من مقطعين رئيسين؛ طريق شرقي وآخر غربي، إلى جانب ثلاثة امتدادات، هي: طريق القطار في الجنوب، طريق رقم (9) في المركز، وطريق رقم (20) في الشمال، والذي يشق مركز بيت حنينا. ولقد استكملت إسرائيل بناء طريق الطوق باستثناء مقطع بطول 11,5 كم من شارع الطوق الشرقي الذي يتطلب بناء ثلاثة أنفاق وخمسة جسور بسبب مروره بين عدد من الأحياء الفلسطينية المكتظة بالسكان. واستكمال هذا المقطع سيؤدي إلى مصادرة نحو 1237 دونم من الأراضي الفلسطينية وإلى هدم العديد من المنازل الفلسطينية أيضاً (باسيا، 2009: 19).

واستكمالاً لسياسة السيطرة والتحكم في الحيز الجغرافي لمدينة القدس عبر شبكة النقل والمواصلات صادقت الحكومة الإسرائيلية عام 1999 على مشروع القطار الخفيف (المترو) ليكون بمثابة نظام مواصلات عمومي داخل القدس. وتم إرساء عطاء بناء نظام سكة الحديد على شركة (ألستوم) الفرنسية عام 2000، وإرساء عطاء حقوق التشغيل على شركة "فيولا" عام 2002، وشكلت الشركتان فيما بعد اتحاد شركات يسمى "**City Pass**" إلى جانب شركتين

إسرائيليتين "أشتروم للبناء" و "بولار" للاستثمار، ومصرفي هبوعاليم وليئومي الإسرائيليين، وتم توقيع عقد المشروع في يوليو 2005.

وقد بدأ العمل بمشروع القطار الخفيف لبناء المسلك الأول (بيسجات زئيف-جبل هرتسل عبر شارع يافا) في أبريل 2006 (خريطة 8)، على أن يبدأ القطار بتسيير رحلاته في يناير 2009 لخدمة حوالي (100000) مسافر يومياً، إلا أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه لأسباب فنية وسياسية، حيث تعرضت الشركتان الفرنسيتان لضغوط منظمات مجتمع مدني فلسطينية ودولية داعية لمقاطعة الشركات الأجنبية المنفذة للمشروع، وإلى رفع دعاوي قضائية ضدهما مما يعكس أثر وقوة "**الجيوبوليتيكا الشعبية**" ودورها في الصراعات الدولية. ومع ذلك تم تشغيل القطار الخفيف في شهر أبريل 2011؛ أي بتأخير نحو عامين عن الموعد المحدد سابقاً. وأعلنت شركة **City Pass** صاحبة الامتياز بإنشاء المشروع وتشغيله لمدة 30 عاماً وأنها قد استكملت حوالي 98% من السكك الحديدية في المرحلة الأولى التي تربط بين مستعمرة بسجات زئيف شمال القدس وجبل هرتسل بطول 14كم، وأنها ستستكمل النسبة الباقية خلال يوليو 2010. ولقد سيرت الشركة عدداً من الرحلات التجريبية بين التلة الفرنسية ومستعمرة معالوت دفناً؛ أي بطول 2,5كم، وتم تسيير رحلات تجريبية أخرى لمسافات أطول.

ويدعي المستشار الاستراتيجي لبلدية القدس وللحكومة الإسرائيلية في المشروع "شموليك الغرابلي" بأن المشروع مدني وليس له أبعاد سياسية، وأن مسار خط القطار قد تم تحديده من قبل المهندسين وليس من قبل المستوى السياسي، وتم دمج القطاع الخاص بتشغيل وإنشاء الخط ببعده الاستثماري، ويخدم المشروع السكان العرب في القدس الشرقية التي تحتاج إلى تحسين شبكة مواصلاتها العامة، حيث يعمل على تقليص الازدحام في القدس بمختلف أحيائها (راديو إسرائيل، 2010).

خريطة (8): مسار القطار الخفيف الذي تم تنفيذه في مدينة القدس

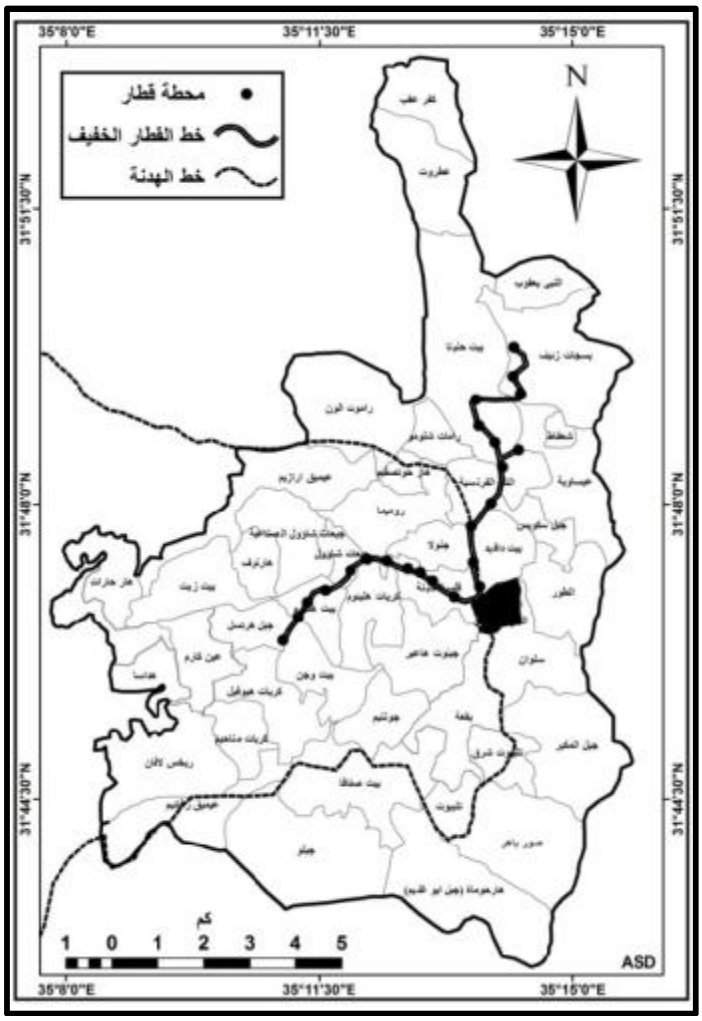

وعلى الرغم من تلك الادعاءات فإن المشروع يأتي ضمن الأهداف الجيوبوليتيكية الإسرائيلية للسيطرة على القدس وتهويدها حسب الاستنتاجات التالية:

أ- ارتفاع التكلفة الإجمالية للمشروع التي تقدر بنحو (4,7) مليار شيكل، (1,2 مليار دولار تقريباً)، وأن معظم التمويل للمشروع من مصادر حكومية.

ب- وجود تخطيط لإنشاء ثمانية مسالك إضافية للقطار الخفيف حتى عام 2020، مما يعني تغيير استخدامات الأرض في المدينة لتوفير مناطق لوقوف السيارات وأخرى لنقاط التفتيش الأمنية، كما يوجد تخطيط لإقامة جسور وحفر أنفاق ، وهدم مباني..الخ، وهو ما يعني أن

مسارات القطار ستربط بين مستعمرات شرقي القدس وأحياء غربي القدس، وبالتالي ستحول دون إعادة تقسيم المدينة مستقبلاً.

ت- توقيع العقود مع شركات أجنبية لإدارة وتشغيل المشروع لمدة 30 عاماً، مما يعني أن إسرائيل صاحبة السيادة التامة والكاملة على شطري المدينة المقدسة، دون الأخذ بعين الاعتبار المفاوضات الجارية مع الفلسطينيين والاتفاقات المرحلية المبرمة معهم.

ثانياً: صراع السيادة على القدس

يُشير مصطلح سيادة الدولة الوطنية بمفهومها الكلاسيكي إلى معاهدة "وستفاليا" [1] لعام 1648م التي أنهت حرب الثلاثين عاماً 1618- 1648 في أوروبا، وأدت إلى التحول من عصر الإمارات الإقطاعية إلى عصر الدول السيادية. وتعتبر السيادة نوعاً من أنواع العلاقة السلطوية، ولذلك فإنها تمتلك وجهين؛ أحدهما داخلي والآخر خارجي. "**فالسيادة الداخلية**" تعمل على تحديد السلطة المطلقة أو العليا داخل الدولة، وهي تتطلب تحكماً فعالاً في الإقليم الخاص بالدولة؛ أي ما يُعرف بالسيادة المحلية. وفي حالة غياب مثل هذا التحكم، لا يمكن أن يكون هناك سلطة مطلقة، ونتيجة لذلك، لا تنشأ سيادة. وأما "**السيادة الخارجية**" فهي تتطلب الاعتراف من قبل الدول الأخرى المعترف بها بالطريقة نفسها؛ أي الاعتراف بأن هذا الكيان "يُعدُّ واحداً منها"، والسيادة بهذا المعنى تتضمن علاقة من المساواة الرسمية، ويُطلق البعض على السيادة الخارجية مصطلحات مرادفة ، مثل السيادة القضائية، والسيادة القانونية الدولية (العتيبي، 2009: 80-81).

ومنذ احتلال إسرائيل لشرقي القدس في يونيو 1967، شكلت السيادة الإسرائيلية على شرقي القدس هدفاً استراتيجياً للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي لم تدخر جهداً من أجل تغيير معالم المدينة الديموجغرافية بهدف إحكام السيطرة الإسرائيلية على الأرض والسكان والعمران في المدينة. وشاركت **الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة** في تنفيذ تلك الاستراتيجية المتدحرجة التي عملت على مصادرة الأراضي العربية وبناء المستعمرات الاستيطانية والأحياء اليهودية الكبيرة، والسعي للحصول على اعتراف دولي بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. أما **مجالس بلدية القدس** فقد تبنت مخططات هيكلية محلية للمدينة ذات سياسات ديموجغرافية صارمة تجاه العرب

---

(1) يقوم نموذج "وستفاليا" لسيادة الدولة الوطنية على أربع ركائز هي: "**الإقليم**" محدد المعالم والحدود، و"**السلطة**" ذات السيادة المطلقة والحصرية على الإقليم، و"**الاستقلال**" في إدارة الشئون الداخلية والخارجية دون تدخل أو سيطرة خارجية، و"**القانونية**" التي ترتكز إلى أن العلاقات بين الدول ذات السيادة خاضعة للقانون الدولي.

المقدسيين تحفز على الهجرة وتحول دون نمو وتطور الأحياء العربية المقدسية، وركزت **المجموعات والحركات الاستعمارية اليهودية** الممولة من داخل إسرائيل وخارجها على اختراق الأحياء العربية والمواقع الأثرية والدينية والاستيلاء على المنازل والعقارات في البلدة القديمة ومحيطها في سياق رؤاها الجيوبوليتيكية ودوافعها الدينية التي تعتقد بحتمية بناء الهيكل الثالث مكان المسجد الأقصى المبارك.

وبتطبيق أوجه السيادة، سابقة الذكر، فإن إسرائيل قد اتخذت عدة إجراءات لبسط **السيادة الداخلية** على القدس وذلك على النحو التالي:

1- إصدار مجموعة من القوانين التي تتعلق بفرض السيادة على القدس وأهم تلك القوانين ما يعرف بالقانون الأساسي (أورشليم القدس عاصمة إسرائيل) الصادر عن الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 30 يوليو 1980، حيث جعلت من القانون المذكور مبدأً دستورياً. وأهم ما جاء في القانون من بنود هو تمتع القدس بأولوية في مشاريع الحكومة التطويرية وأن تمنح الحكومة بلدية القدس ميزانية سنوية خاصة للتطوير، وأن القدس الكاملة الموحدة عاصمة لإسرائيل وفيها مقر الرئاسة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. وفي 27 نوفمبر2000، أدخلت الكنيست الإسرائيلي تعديلين على القانون الأساسي تحت أرقام (1) 5، و (1)6 ، حيث مُنع نقل السلطة في مدينة القدس حسب حدود البلدية الموسعة في عام 1967 بصورة دائمة أو مؤقتة لأي هيئة أجنبية سواء كانت سياسية أو حكومية، أو ما شابه ذلك من الهيئات الأجنبية. وربط أي تعديل مستقبلي للتعديلات المضافة على القانون الأساسي المُشار إليه بإصدار قانون أساسي جديد يصدر عن الكنيست بأغلبية الأعضاء. أضف إلى ذلك القانون الصادر عن الكنيست بتاريخ 22 نوفمبر 2010 الذي يدعو إلى طرح أي معاهدة تتضمن انسحاباً من أرض ضمتها إسرائيل إليها [القدس الشرقية أو مرتفعات الجولان] للاستفتاء العام في حالة عدم موافقة ثلثي أعضاء الكنيست (80 عضواً) على الاتفاق.

2- وضع شرقي القدس تحت الحماية الأمنية للشرطة الإسرائيلية، وفرض القوانين الإسرائيلية على سكانها العرب، مثل قانون التأمين الصحي، بالإضافة إلى تمكين البلدية من جباية الضرائب وفرض الغرامات المالية والرسوم ، مثل: رسوم ترخيص المباني، وتطبيق قوانين البناء والتنظيم، وهدم المنازل غير المرخصة التي أثقلت كاهل السكان العرب.

3- تلقي خدمات الدفاع المدني ومكافحة الحرائق من قبل لواء الدفاع المدني الإسرائيلي فقط.

4- محاولة فرض نظام التعليم حسب المنهاج الإسرائيلي على جميع سكان شرقي القدس.

5- ربط شرقي القدس بشبكة البنية التحتية الإسرائيلية، وذلك من خلال التزود بالمياه من شركة "جيحون" Gihon Company التي تبتاع المياه من شركة المياه القطرية الإسرائيلية (شركة ميكوروت)، والربط مع نظام الاتصالات الأرضي الإسرائيلي ضمن نظام "بيزك" Bezeq System، ونظام الاتصالات الخليوية، المرتبطان بمشغل الشبكة الإسرائيلي. أضف إلى ذلك دمج قسمي المدينة بنظام المواصلات والنقل العام الإسرائيلي (Biger, Machtiger and Shilhav, 2009: 2) .

أما على صعيد "**السيادة الخارجية**" حاولت إسرائيل الحصول على حشد اعتراف دولي بأن القدس الموحدة عاصمة لها، من خلال إقناع الدول التي تعترف بها بنقل سفاراتها إليها. ففي عام 1980 بلغ عدد البعثات الدبلوماسية المتواجدة في غربي القدس 13 بعثة [1] أجنبية. ونتيجة لإصدار الكنيست قانون أساسي القدس لعام 1980، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 478 بتاريخ 20 أغسطس 1980 معتبراً القانون المذكور مخالفاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف لعام 1949 بخصوص حماية المدنيين خلال الحرب، وأن الإجراء الإسرائيلي باطلٌ من الناحية القانونية، ودعا المجلس الدول التي نقلت سفاراتها إلى القدس بسحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة. واستجابةً للقرار الدولي أخلت تلك الدول بعثاتها من المدينة المقدسة. وفي عام 1984 أعادت كل من كوستاريكا والسلفادور بعثتيهما إلى القدس، واستمر هذا الوضع إلى أن عاودت الدولتان سحب سفارتيهما مرة ثانية من القدس في أغسطس 2006، وبالتالي أصبحت القدس خالية تماماً من السفارات الأجنبية منذ ذلك التاريخ. وفي عام 1995 أصدر الكونجرس الأمريكي قانوناً اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ودعا الرئيس الأمريكي إلى نقل سفارة بلادهم إلى القدس، إلا أن القانون المذكور منح الرئيس الأمريكي حق طلب تأجيل تطبيقه كل ستة أشهر، الأمر الذي فعله الرؤساء الأمريكيين منذ صدور ذلك القانون إلى هذا اليوم.

وفي المقابل سعت م. ت. ف. والسلطة الوطنية الفلسطينية لبسط **السيادة الداخلية** الفلسطينية على شرقي القدس ومن سياستها في هذا الإطار:

---

(1) أقدمت بعض الدول في أواخر سبعينات القرن العشرين الماضي على نقل سفاراتها المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى غربي القدس وشملت سفارات هولندا، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، دومنيكان، السلفادور، إكوادور، جواتيمالا، هايتي، بنما، أوروجواي، فنزويلا.

1- التمسك بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية كما جاء في المادة (3) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الصادر في مارس 2003 عن المجلس التشريعي الفلسطيني بأن "**القدس عاصمة فلسطين**" (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003: 10).

2- الطلب إلى السكان العرب في شرقي القدس بمقاطعة الانتخابات البلدية وعدم المشاركة فيها ورفض قرار الضم وتوحيد شطري المدينة الذي اتخذته سلطات الاحتلال.

3- تطبيق نظام تعليمي بإشراف بلدية القدس على سكان شرقي القدس حسب المنهاج الفلسطيني على الرغم من أن شهادة إتمام الثانوية العامة حسب هذا النظام غير معترف بها في إسرائيل. وقد بلغ عدد الطلبة العرب الملتحقين بهذا النظام خلال العام الدراسي 2012/2011 على سبيل المثال حوالي 90995 ، أي بنسبة 37% من إجمالي الطلبة البالغ عددهم 245650 في القدس بقسميها الغربي والشرقي، وشكل التعليم العبري الرسمي، والرسمي الديني 24%، بينما بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة باليهود الأرثوذوكس المتشددين 39%.

4- دعم مجموعة من المراكز الرياضية والثقافية والمجتمعية، ودعم وتمويل عمليات بناء وترميم المنازل خاصة في داخل البلدة القديمة لدعم صمود السكان العرب، ومنع تسرب تلك المنازل إلى أيدي المستعمرين اليهود، بالإضافة إلى دعم وتمويل المستشفيات العربية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني العاملة داخل القدس والارتقاء بخدماتها المقدمة للسكان العرب.

5- إدارة شئون السكان من الناحية القانونية والشرعية في شرقي القدس من خلال المحاكم الإسلامية التي تعمل بموجب قوانين السلطة الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والنزاعات المجتمعية والجنح والجرائم.

6- امتلاك السلطة الفلسطينية لصلاحيات محدودة في مجال التعيينات الوظيفية لرجال الدين المسلمين والمسيحيين في شرقي القدس. فعلى سبيل المثال يُعين مفتي القدس من قبل السلطة الفلسطينية، بينما يعين مدير عام الأوقاف الإسلامية من قبل الأردن التي تغطي رواتب معظم موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، بل إن إسرائيل حسب البند (2) من المادة التاسعة من اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية الموقعة في 26 أكتوبر1994، اعترفت "باحترام الدور[1] الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وأنه عند انعقاد مفاوضات

(1) تعتبر دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشئون الإسلامية في الأردن هي المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس وصاحبة الحق الحصري في إدارتها ورعايتها وتدبير شئونها .

الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن" (المركز الفلسطيني للتوثيق والإعلام،2012: 1).

7- ممارسة أفراد الشرطة الفلسطينية بشكل غير رسمي لمهام أمنية ، مثل: حل المشاكل العائلية ومراقبة تجار الأراضي وعملاء الاحتلال، والتواجد داخل الحرم القدسي تحت ستار مرشدين سياحيين خاصة خلال الزيارات الرسمية لضيوف السلطة الفلسطينية (Biger, Machtiger and Shilhav, 2009: 3).

8- مشاركة سكان شرقي القدس في الانتخابات التشريعية العامة والرئاسية الفلسطينية التي جرت في الأعوام 1996، و 2005، و 2006، وللمدينة نواب منتخبون في المجالس التشريعية السابقة والحالية، مما يؤكد على عروبة وفلسطينية شرقي القدس.

أما على صعيد "**السيادة الخارجية**" فقد عملت م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية المدعومة من الدول العربية والإسلامية على تقويض الجهود الإسرائيلية للسيادة على القدس من خلال:

1- إقناع دول العالم التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعدم نقل سفاراتها إلى القدس، وعدم الاعتراف بالقدس عاصمة حصرية لإسرائيل، بل مدينة عربية محتلة منذ عام 1967.

2- إقرار إسرائيل في اتفاق أوسلو الانتقالي لعام 1993 بتسوية مشكلة القدس خلال مفاوضات الحل النهائي بينها وبين م.ت.ف. ويعتبر ذلك تحول جيوبوليتيكي كبير في الموقف الرسمي الإسرائيلي الذي كان يتمسك بعدم التفاوض حول القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، والإقرار بأن السيادة على القدس موضع خلاف سيادي بين الجانبين

3- الاعتراف الأمريكي الرسمي بأن شرقي القدس مدينة محتلة، وتجلى ذلك في المقترحات التوفيقية التي طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" في مفاوضات كامب دافيد (11- 24 يوليو 2000) باقتسام السيادة بين إسرائيل وم.ت.ف. على شرقي القدس ومنطقة الحرم القدسي على أسس ديموجغرافية [1]. وعلى الرغم من رفض الجانب الفلسطيني لهذا المقترح إلا أنه يؤكد الاعتراف الأمريكي بالحقوق والمصالح السياسية والوطنية الفلسطينية في القدس.

---

(1) اقترح الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" تقسيم شرقي القدس على أسس ديموجغرافية، أي المناطق العربية تصبح تحت السيادة الفلسطينية والمناطق اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية. ورفض الجانب الفلسطيني المقترح وتمسك بالسيادة الفلسطينية على المدينة استناداً لمبادئ القانون الدولي بصفتها أراضي فلسطينية محتلة.

4- حصول السلطة الفلسطينية على مكانة دولة مراقب غير عضو على حدود عام 1967 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر عام 2012، للمطالبة بإقامة الدولة العربية على مساحة 22% من أرض فلسطين الانتدابية، ويؤكد هذا القرار من الناحيتين القانونية والسياسية رفض المجتمع الدولي لكافة الإجراءات الإسرائيلية التي تتعلق بضم وتهويد شرقي القدس باعتبارها مدينة فلسطينية محتلة من قبل إسرائيل. ولقد صدر القرار بموافقة 138 دولة ورفض 9 دول فقط، وامتناع 41 دولة عن التصويت.

وخلاصة القول إن إسرائيل لم تتمكن من فرض سيادتها الداخلية والخارجية على القدس خاصة بعد أن فشلت في حشد الاعتراف الدولي بالقدس الموحدة عاصمة لها، ورفض مجلس الأمن الدولي قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل الصادر عام 1980، ورفض الشعب العربي الفلسطيني الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية، واعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولة مراقبة غير عضو على حدود 1967 وهو يعني تحقق الحصول الفلسطيني على السيادة الخارجية من المجتمع الدولي.

النتائج:

أظهرت الدراسة التحليلية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بأن الهدف الجيوبوليتيكي لحكومات الاحتلال الإسرائيلية، ومجالس بلدية القدس والمنظمات اليهودية العاملة في شرقي القدس هو التهويد المكاني للمدينة من خلال فرض حقائق على الأرض في محاولة لحسم السيادة الإسرائيلية عليها ومنع إعادة تقسيمها، أو نقلها للسيادة الحصرية الفلسطينية في أي مفاوضات مستقبلية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج على النحو التالي:

1- فشلت إسرائيل في الحصول على الاعتراف الدولي بالإجراءات القانونية والدستورية الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي والمتعلقة بتوحيد وضم شرقي القدس إلى غربيها، واعتبارها عاصمة حصرية وأبدية لها، ويرجع ذلك إلى الجهود التي بذلتها م.ت.ف. والمدعومة من الدول العربية والإسلامية ومن عدد كبير من دول المجتمع الدولي، والتي تكللت بإصدار مجلس الأمن الدولي للقرار 478 في 20 أغسطس 1980 باعتبار القرارات الإسرائيلية بضم المدينة باطلة من الناحية القانونية. وترتب على ذلك خلو المدينة من السفارات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية المقيمة على الرغم من تقديم السفراء الأجانب المعتمدين لدى إسرائيل أوراق اعتمادهم إلى الرئيس الإسرائيلي في مدينة القدس.

2- أظهرت الدراسة تمسك الفلسطينيين بالسيادة السياسية والدينية على شرقي القدس بصفتها مدينة عربية محتلة وذلك في مواجهة المطالبة الإسرائيلية بإعمال مبدأ السيادة المشتركة عليها، مما

أدى إلى انهيار مفاوضات كامب دافيد لعام 2000 بسبب ذلك. ولتجسيد الموقف الفلسطيني تجاه عروبة القدس تم تخصيص المادة رقم (3) في القانون الأساسي (الدستور) الفلسطيني المعدل لعام 2003 الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني بأن "**القدس عاصمة فلسطين**"، دون الإشارة إلى الحدود أو التعريف الجغرافي لمفهوم القدس. واستكمالاً لمعركة الدفاع عن عروبة القدس وإسلاميتها تمكنت السلطة الفلسطينية من الحصول على الاعتراف بدولة فلسطين بصفة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012 وفقاً لحدود الخامس من يونيو 1967مما يعني أن شرقي القدس مدينة عربية فلسطينية محتلة.

3- أعادت الاستراتيجيات والإجراءات الإسرائيلية - الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تهويد المدينة وفرض السيادة الإسرائيلية عليها من جانب واحد- تعريف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أسس جيوبوليتيكية جديدة دينية وقومية، مما سيحدد طبيعة الصراع في المنطقة خلال العقود القادمة.

4- على الرغم من كل النجاحات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدبلوماسي العالمي إلا أن إسرائيل قد استمرت في فرض سياسة الأمر الواقع على شرقي القدس، لتجسيد وقائع جغرافية جديدة على الأرض بهدف ضم وتهويد المدينة ومن بينها:

أ- تبني مخططات هيكلية للقدس تلتهم الأرض العربية في شرقي القدس وآخرها المخطط الهيكلي "القدس2000" الذي هدف إلى تطوير المدينة باعتبارها عاصمة لإسرائيل، ومركزاً للحكم، والحفاظ على القيم الخاصة بها، وتأمين مستوى حياة جيد لكل سكانها على حد زعم المخطط. ويهدف المخطط إلى بناء 90354 وحدة سكنية في القدس حتى عام 2020، من بينها 17442 وحدة سكنية سيتم بناؤها في ثمانٍ من المستعمرات الإسرائيلية في شرقي القدس (جدول 15)، أي ما يعادل 19,3% من جملة الوحدات السكنية المخطط بنائها.

ب- بناء اثنتي عشرة مستعمرة مأهولة بلغ عدد المستعمرين فيها 198629 مستعمر في عام 2010، ومعظمهم من اليهود المتدينين بالإضافة إلى جيوب استعمارية استيطانية داخل البلدة القديمة وحول محيطها، والتي تمتد شمال وشرق وجنوب شرقي القدس بهدف تطويق البلدات والأحياء العربية ومنع نموها وتطورها العمراني، وبالتالي الضغط على السكان العرب للهجرة خارج حدود المدينة، وباتجاه مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في بقية الضفة الغربية.

ت- استهداف الوجود العربي الفلسطيني في المدينة من خلال اتباع سياسة ممنهجة لهدم بيوت العرب، بحجج وذرائع مختلفة، مثل حجة البناء بدون ترخيص، أو حجة مخالفة المخططات

الهيكلية أو بدعوى الأسباب الأمنية، حيث تم هدم 1140 مبنى خلال الفترة الواقعة بين عامي 1992 ويوليو 2012.

ث- التخطيط لبناء كلية عسكرية إسرائيلية على جبل الزيتون في شرقي القدس على مساحة 42 دونم، وكذلك السعي إلى إزالة أحياء عربية كاملة لبناء حدائق مستوحاة من التوراة مكانها، كما هو الحال في حي البستان الملاصق للبلدة القديمة من جهة الجنوب.

ج- استكمال جدار الفصل والضم المحيط بالقدس في الأجزاء الشمالية والجنوبية باعتبارها حدوداً غير قابلة للتفاوض من وجهة نظر إسرائيلية، بينما الجزء الشرقي غير المكتمل فهناك احتمالات للتفاوض عليه ضمن تنازلات سياسية وإقليمية متبادلة مع الفلسطينيين. ومما يذكر أن الجدار يحقق فصل شرقي القدس عن محيطها المجاور من البلدات العربية وعن باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

ح- عملت إسرائيل على توحيد المدينة من خلال شبكة البنى التحتية الموحدة، وأهمها شبكة الطرق والأنفاق ومشروع القطار الخفيف الذي سيربط عند اكتماله جميع مناطق شرقي القدس بمناطق المدينة الغربية، وسيؤدي إلى عدم إمكانية تقسيم المدينة مستقبلاً -على المستويين الإقليمي والدولي- في عصر شهد إعادة توحيد المدن المقسمة ، مثل إعادة توحيد "برلين وبلفاست".

التوصيات:

من خلال الدراسة التحليلية السابقة، خلص الباحث إلى التوصيات التالية:

1- تكثيف الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية على مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية لمنع إسرائيل من الحصول على اعتراف دولي بالقدس الموحدة عاصمةً سياديةً لها، والاستمرار في حث دول العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على عدم نقل سفاراتها إلى القدس بصفتها مدينة عربية محتلة استناداً إلى قواعد القانون الدولي.

2- تفعيل المركز القانوني الذي ترتب على عضوية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة والاستفادة من منظماتها المتخصصة في ملاحقة إسرائيل على جرائمها. ومنها العمل على تنفيذ الحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول قضية الجدار الصادر بتاريخ 9 يوليو 2004 ، والذي طالب إسرائيل بالتوقف عن إقامة الجدار الفاصل وتفكيك أجزاء الجدار التي تمت إقامتها على أراضي الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. وكذلك ملاحقة إسرائيل أمام محكمة

الجنايات الدولية على أنشطتها الاستعمارية والاستيطانية في شرقي القدس والضفة الغربية التي تعتبر مخالفة للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

3- تنسيق الجهود الفلسطينية على المستوى الرسمي والشعبي ومنظمات المجتمع المدني داخل القدس وداخل فلسطين المحتلة عام 1948 للدفاع عن القدس والمقدسات وبخاصة في البلدة القديمة والحرم القدسي الشريف، وملاحقة سماسرة الأرض، ومنع تسرب المنازل والمباني العربية للمستعمرين الإسرائيليين.

4- توفير الدعم المالي الكافي الخاص بصندوق القدس لتعزيز مقومات الصمود للسكان العرب، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم في كافة المجالات كالتعليم والصحة والإسكان، إذ تشير المصادر المقدسية إلى أن الدعم الفلسطيني والعربي المخصص لصمود أهل القدس يبلغ نحو 35 مليون دولار في السنة. وفي المقابل تحصل بلدية القدس سنوياً على دعم حكومي إسرائيلي يبلغ نحو 1,25 مليار دولار.

5- التنسيق مع المراكز القانونية ومنظمات المجتمع المدني العاملة داخل القدس المحتلة لتقديم الدعم القانوني للسكان العرب من أجل التصدي لسياسات هدم المباني والمساكن العربية.

6- فضح مخططات إسرائيل لتهويد شرقي القدس وبلدتها القديمة جغرافياً، وذلك من خلال تدشين حملات إعلامية وقانونية لفضح المخططات الإسرائيلية العنصرية أمام المحافل الدولية والقانونية ومنظمات المجتمع المدني والشعبي الدولية، لمنع إسرائيل من تنفيذ تلك المخططات.

7- العمل الجاد لإنهاء حالة الانقسام الفلسطينية واسترجاع الوحدة الوطنية للدفاع عن القدس وعروبتها في مواجهة حملات إسرائيل لتهويد المدينة ديموغرافياً وجغرافياً، واستغلال التحولات الديموقراطية والثورية الجارية في دول ما يعرف "**بالربيع العربي**" لصالح القدس والقضية الفلسطينية.

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

1- أمير، شموئيل (2004) عن الأيديولوجيا الصهيونية: بين الاستعمار الأوروبي وما بعد الصهيونية، **قضايا إسرائيلية**، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ص ص 7-22، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، رام الله، فلسطين.

2- بارود، نعيم سلمان (2012) استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي: القدس في قضايا الحل النهائي، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ص 597-640، غزة، فلسطين.

3- باسيا (2009) **القدس: النشاط الاستعماري والسياسات والممارسات الإسرائيلية**، يونيو، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، القدس.

4- **بتسيلم** (2010) معطيات حول مصادرة الأراضي في شرقي القدس، بيانات حتى 2011/1/1، انظر الرابط :
http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/land_expropriation_statistics

5- **بتسيلم** (2011) الجيوب الاستيطانية في القدس الشرقية، بيانات حتى 2011/1/1، انظر الرابط: http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/settler_enclaves

6- **بتسيلم** (2012) معطيات حول هدم البيوت الغير مرخصة في القدس الشرقية، بيانات حتى 31 يوليو 2012، أنظر الرابط:
http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/statistics

7- التفكجي، خليل (2002) الاستيطان الصهيوني: الأهداف والنتائج، سلسلة أبحاث القدس (2)، وحدة الدراسات والبحوث، مؤسسة القدس، بيروت، لبنان.

8- التفكجي، خليل (2011) مقابلة بالهاتف حول جدار الفصل في مدينة القدس، 20 نوفمبر.

9- جاد الرب، حسام الدين (2008) الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم 12**، رام الله، فلسطين.

11- حلبي، أسامة (1997) **الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب**، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

12- خاطر، حسن(2010) الهيئة الإسلامية المسيحية: "الحدائق التوراتية" أخطر مشاريع تهويد القدس،31، يناير، وكالة معاً الإخبارية.

13- راديو إسرائيل (2010) ملفات شرق أوسطية ساخنة، مشروع القطار الخفيف في القدس وملفاته الثقيلة، انظر الرابط : http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?

14- السلطة الوطنية الفلسطينية (2003) القانون الأساسي المعدل ، **الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل، عدد ممتاز 2، 19 مارس، غزة.

15- عبد الكريم، إبراهيم (2000) المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، **شؤون عربية**، العدد 102، ص ص110-127.

16- العتيبي، عبد الله بن جبر (2009) العولمة وسيادة الدولة الوطنية بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 23، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

17- **الكتاب المقدس**، سفر القضاة الإصحاح التاسع عشر، سفر صموئيل الثاني الإصحاحان الخامس والسادس، سفر حزقيال الإصحاح السادس عشر.

18- **المركز الفلسطيني للتوثيق والإعلام** (2012) معاهدة "وادي عربة" بين الأردن وإسرائيل (1994/10/26)، 29 أكتوبر. انظر الموقع الالكتروني: http://www.malaf.info

19- **مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية** (2008) التقرير السنوي 2008: 2008/6/30 لغاية 12/30/ 2008، القدس.

20- مصطفى، وليد (1997) **القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996**، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، فلسطين.

21- ماجوابر، كيت (1981) **تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس**، دار الأفاق الجديدة بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان.

22- المقدسي لتنمية المجتمع (2009) **الخطة الهيكلية المحلية – أورشليم القدس 2000**، التقرير رقم (4) الخطة المقترحة وأهم أمور سياسة التخطيط، 16 فبراير ، القدس.

23- النابلسي، محمد راتب (1995) القدس عبر العصور التاريخية، بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي (في إطار الحوار الإسلامي- المسيحي) الرباط 19-21 أكتوبر 1993، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص ص 119- 133.

24- نيوف، صلاح (2008) جيوبوليتيك البحر المتوسط: قراءة في كتاب بيف لاكوست، إيلاف، العدد 2458، 13 فبراير، لندن، المملكة المتحدة.

ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية:

1- Abdeen, Anas (2010) Demolition in East Jerusalem, 1992-1009, Al-Maqdese for Society Development, Communication by Email.

2- Biger, Gideon, Machtiger, Rachel & Shilhav, Yosseph (2009) Sovereignty in Jerusalem, Herzliya Analytical Note, November, Institute for Policy and Strategy.

3- Dahlan, Ahmed Said (1987) Population Characteristics and Settlement changes in the Gaza Strip, Unpublished ph.D Thesis, Department of Geography, University of Durham, UK.

4- Foundation for Middle East Peace (2010) Data base of Settlements in the West Bank and East Jerusalem, Washington, U.S.A, See: http:www.fmep.org

5- Foundation for Middle East Peace (2011) Comprehensive Settlement Population 1972-2010, Washington, U.S.A, See: http:www.fmep.org

6- Foundation for Middle East Peace (2012) Settlements in East Jerusalem, Washington, U.S.A, See: http:www.fmep.org

7- Ir-amim (2009) A Layman's Guide to Home Demolition in East Jerusalem, March, Jerusalem, see: http:www.ir-amim.org.il

8- Isaac, Jad & Hosh, Leonard (1997) Political Conflict and Environmental Degradation In Jerusalem, Applied Research Institute (Arij), Jerusalem, See: http://www.arij.org

9- James A. Baker III Institute for Public Policy (2010) Getting to the Territorial Endgame of an Isreali-Palestinian Peace Settlement, Rice University, Houston, Texas, U.S.A

10- Jerusalem Institute for Israel Studies (2012) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2012, No. 26,Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.

11- Ravid, Barak (2012) In response to UN vote, Israel to build 3,000 new homes in settlements, **Haaretz**, 30 November.

12- Shryock, H.S. and Siegel, J.S. (1980) The Methods and Materials of Demography, Condensed edition by Edward G. Stockwell, Academic Press, INC., Orlando, Florida, U.S.

13- Yanai, Daniela (2007) **Winning the Battle, Losing the War: 40 Years of Israeli Rule in East Jerusalem**, An Ir Amim Position Paper, November,, Jerusalem, see: http:www.ir-amim.org.il